الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة السادسة والسبعون
الجلسة العامة ٥٩

الأربعاء، ٢٣ شباط/فبراير ٢٠٢٢، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد شهيد ..... (ملديف)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد مالوفر (سلوفينيا).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٠.

البند ٦٧ من جدول الأعمال (*تابع*)

الحالة في أراضي أوكرانيا المحتلة مؤقتا

السيد كولهانك (الجمهورية التشيكية) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد الجمهورية التشيكية تأييدا تاما البيان الذي أُدلي به في وقت سابق اليوم باسم الاتحاد الأوروبي (انظر A/76/PV.58). وأود أن أضيف الملاحظات التالية بصفتي الوطنية:

تشعر جمهورية التشيك بقلق بالغ إزاء إجراءات روسيا العدوانية وتهديداتها المستمرة ضد أوكرانيا، بما في ذلك حشودها العسكرية غير المسبوقة والواسعة النطاق بالقرب من حدودها مع أوكرانيا.

ولا يمكنني التفكير في سياق أفضل من الجمعية العامة لإعادة التأكيد بصوت عال وواضح على أن ميثاق الأمم المتحدة يحظر التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد سلامة أراضي أي دولة أو استقلالها السياسي. وهو مبدأ أساسي من مبادئ القانون الدولي، يجب أن تلتزم به جميع الدول وينبغي لنا جميعا أن نسعى جاهدين للتمسك به. وعلاوة على ذلك، نؤيد تماما كلمات الأمين العام الصارمة التي أعرب بها عن قلقه إزاء تشويه مفهوم حفظ السلام وتأكيده الواضح على أن مبادئ الميثاق ليست قائمة انتقائية.

وندين بشدة قرار روسيا الاعتراف باستقلال ما يسمى بجمهوريتي دونيتسك ولوهانسك الشعبيتين، والذي دخلت القوات الروسية بعده الأراضي الأوكرانية. إن انتهاك سلامة أراضي أوكرانيا وسيادتها من خلال أعمال العدوان يشكل انتهاكا خطيرا للقانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة. وتماشيا مع القرار ٢٦٢/٦٨، نحن ملتزمون بسياسة عدم الاعتراف بشبه جزيرة القرم التي تم ضمها بصورة غير قانونية. ونؤكد من جديد دعمنا الكامل لاستقلال أوكرانيا وسيادتها وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دوليا.

وتشكل الإجراءات التي اتخذتها روسيا هجوما مباشرا على الهيكل الأمني الأوروبي، وتقوض في الوقت نفسه النظام الدولي القائم على القواعد. واليوم، أكد العديد من المتكلمين الذين سبقوني، بمن فيهم

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room U-0506، (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

الرجاء إعادة التدوير
وثيقة ميسّرة

الأمين العام، بعبارات لا لبس فيها أن السبيل الوحيد للمضي قدما هو من خلال وقف التصعيد وإجراء مفاوضات وحوار، وليس الحشود العسكرية الضخمة واستخدام القوة. والواقع أن هذا هو النهج الوحيد المقبول. ولهذا السبب، تؤيد الجمهورية التشيكية تجدد الحوار في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بشأن الأمن الأوروبي وتدعو الاتحاد الروسي إلى المشاركة فيه بشكل بناء.

وفي المناطق غير الخاضعة لسيطرة الحكومة في منطقة دونباس، وكذلك في شبه جزيرة القرم التي تم ضمها بصورة غير قانونية، تحدث انتهاكات منهجية لحقوق الإنسان والقانون الإنساني، ولا تزال تشكل مصدر قلق بالغ لنا. وعلى وجه الخصوص، يساورنا قلق عميق إزاء الظروف الصحية للسجناء السياسيين التالية أسماؤهم من مواطني القرم: هالينا دوفهوبولا، وجميل غفاروف، وسيرفير غازييف، وزكريا موراتوف، وأميت سليمانوف، وإنفر أوميروف.

في الختام، تعتقد الجمهورية التشيكية أن ثمة حاجة إلى أن تظل هذه الحالة مدرجة على رأس جدول أعمال الأمم المتحدة وتؤكد أنها تستحق الاهتمام الكامل من مجلس الأمن والجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان والهيئات الأخرى ذات الصلة. وأود أن أكرر ما قاله الأمين العام في الأسبوع الماضي – لا يوجد بديل للدبلوماسية. ويمكن، بل ويجب، معالجة جميع المسائل وحلها من خلال الأطر الدبلوماسية.

السيد فيفيلد (أستراليا) (*تكلم بالإنكليزية*): تدين أستراليا بشكل قاطع التهديدات الروسية لسيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية. إن اعتراف روسيا بجمهورية دونيتسك الشعبية وجمهورية لوهانسك الشعبية كدولتين مستقلتين هو اعتداء على سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية وانتهاك صارخ للقانون الدولي. إننا ندين تماما قرار بوتين بإصدار أوامر للقوات بدخول تلك الأجزاء من شرق أوكرانيا.

وتقف أستراليا إلى جانب أوكرانيا وتدعو روسيا مرة أخرى إلى تهدئة الوضع على الفور. ولا تزال القنوات مفتوحة أمام روسيا للانخراط في حوار دبلوماسي، وينبغي لها أن تقوم بذلك دون إبطاء. ونُذكر روسيا بالتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة. ونهيب بروسيا أن تتمسك بالمبادئ الأساسية للميثاق، بما في ذلك الامتناع عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد دولة أخرى.

وترحب أستراليا بالجهود الكبيرة التي يبذلها شركاؤنا المقربون، بما في ذلك الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي، في حث روسيا على إيجاد حل دبلوماسي. وتؤيد أستراليا الانفتاح وسيادة القانون وحق جميع البلدان، الكبيرة والصغيرة، في السعي إلى تحقيق مصالحها الخاصة، دون إكراه. ولهذا السبب، نعمل مع الشركاء والحلفاء للدفاع عن النظام الدولي القائم على القواعد.

لقد كانت أستراليا وستظل دائما من المؤيدين الثابتين لسيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية وستواصل الإعراب عن دعمها القوي لأوكرانيا على أعلى المستويات. لقد اجتمع وزيرا خارجية بلدينا في ميونيخ قبل بضعة أيام فقط، وتكلم رئيس وزرائنا مع نظيره أمس.

وتتخذ الحكومة الأسترالية إجراءات لفرض جزاءات على الأفراد والمنظمات الروسية في إطار الجهد الدولي لفرض تكلفة باهظة على روسيا بسبب عدوانها غير المبرر وغير المقبول على أوكرانيا. وإذا ما اتخذت روسيا أي إجراء آخر ضد أوكرانيا، فإن أستراليا مستعدة لاتخاذ خطوات إضافية، والعمل مع شركائنا المقربين.

السيد ليوكا (جمهورية مولدوفا) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، تعيد جمهورية مولدوفا تأكيد دعمها القوي والثابت لاستقلال أوكرانيا وسيادتها وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دوليا. ولم تعترف مولدوفا بضم الاتحاد الروسي غير القانوني لجمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي ومدينة سيفاستوبول. وقد صوتنا مؤيدين للقرار ٢٦٢/٦٨، المعنون "السلامة الإقليمية لأوكرانيا"، والقرارات اللاحقة.

وتشكل التطورات الأخيرة المثيرة للقلق في أوكرانيا وحولها مسألة تثير قلقا مشروعا للمجتمع الدولي ومصدرا رئيسيا للتوترات في أوروبا وخارجها على السواء.

وما فتئنا نناقش بشكل مكثف في مختلف المحافل الدولية – خلال الأسابيع القليلة الماضية، وعلى خلفية النشر غير المسبوق

للقوات الروسية بالقرب من حدود أوكرانيا – أهمية حماية الصكوك الأساسية والمبادئ الأساسية التي يقوم عليها السلم والأمن الدوليان.

وتشمل تلك الصكوك ميثاق الأمم المتحدة ووثيقة هلسنكي الختامية وميثاق باريس من أجل أوروبا الجديدة. كما إن المبادئ الأساسية معروفة جيدا ومقبولة عالميا: المساواة في السيادة؛ والسلامة الإقليمية؛ وحرمة الحدود؛ والامتناع عن التهديد باستخدام القوة أو استخدامها؛ وعدم التدخل في الشؤون الداخلية؛ والتعاون فيما بين الدول؛ ووفاء الدول بالتزاماتها بموجب القانون الدولي.

وقد تم التشديد، في تلك المناقشات على أن السبيل الوحيد للمضي قدما هو أن تدعم جميع الدول وتحترم هذه الصكوك والمبادئ الرئيسية وألا تعيد تفسيرها أو تنتهكها بأي شكل من الأشكال.

ومما يؤسف له، أنه على الرغم من كل الجهود السياسية والدبلوماسية، شهدنا قبل يومين خطوة أثارت تساؤلات حول جدوى جميع الجهود المبذولة، وقوضت علنا استقلال وسيادة أوكرانيا، العضو المؤسس للأمم المتحدة التي هي أيضا بلد مجاور وصديق لمولدوفا.

إن جمهورية مولدوفا تدين بشدة قرار الاتحاد الروسي بشأن ما يسمى بالاعتراف باستقلال كياني لوهانسك ودونيتسك الانفصاليين. فذلك العمل يشكل انتهاكا خطيرا للقانون الدولي وانتهاكا صارخا آخر وغير مقبول لقواعده ومبادئه الأساسية. ويشكك ذلك الاعتراف المزعوم في جميع احتمالات التوصل إلى حل سياسي وتفاوضي للنزاع في منطقة دونباس في أوكرانيا، وستكون له عواقب سلبية عميقة ودائمة على القارة بأسرها.

ويساورنا قلق بالغ إزاء حقيقة أن القوات العسكرية الروسية ستنتشر الآن علنا في المناطق غير الخاضعة لسيطرة الحكومة في أوكرانيا. فذلك يؤدي إلى خطر كبير جدا لمواجهة عسكرية على الأراضي الأوكرانية. وفي ذلك السياق، نعيد تأكيد دعمنا القوي لبعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، التي أصبح وجودها في الميدان الآن أكثر أهمية.

ونضم صوتنا إلى النداء الموجه إلى السلطات الروسية للتراجع عن قرارها الانفرادي بالاعتراف بالإقليمين الانفصاليين الواقعين في أراضي أوكرانيا وبوقف التصعيد والعودة إلى المسار الذي تشكل فيه الدبلوماسية والحوار والتعاون الأدوات الوحيدة لضمان السلام والاستقرار في قارتنا. ونعرب عن تضامننا مع أوكرانيا وشعبها، فضلا عن تقديرنا العميق لضبط النفس الذي أبدته أوكرانيا، ونرحب باستعداد السلطات الأوكرانية لمواصلة البحث عن حل دبلوماسي من خلال الصيغ القائمة.

إن المستقبل ليس مسألة تتعلق بالإكراه السياسي والعسكري ومناطق النفوذ وانتهاك السلامة الإقليمية للدول ذات السيادة. المستقبل مسألة تتعلق بالتعاون واحترام حقوق الإنسان وتحقيق التنمية الاقتصادية للجميع، وهي مبادئ يؤمن بها بلدي إيمانا راسخا. وبالمثل يجب على الدول – في منطقة محفوفة بانعدام الأمن والاستقرار، حيث تنهار قواعد السلوك مثل قطع الدومينو – أن تتبع مجموعة من القواعد الأساسية التي توجه العلاقات فيما بينها وتعزز نظاما إقليميا.

ومن المهم اليوم أكثر من أي وقت مضى أن نعيد تأكيد مبادئ القانون الدولي والنظام والعدالة والحل السلمي للنزاعات. فلا يمكننا أن نسمح بأن تصبح المظالم التاريخية والسياسات التحريفية والاستخدام الصارخ للقوة وتجاهل حقوق الإنسان هي الوضع الطبيعي الجديد. إننا بحاجة إلى التصدي للتهديدات التي يتعرض لها الأمن الإقليمي والانتهاكات التي لا تطاق للقانون الدولي بطريقة متضافرة. علينا جميعا أن نرسم مسارا مختلفا – مسارا بناء ومستداما.

السيد سكوكنيك تابيا (شيلي) (*تكلم بالإسبانية*): في ضوء التطورات الخطيرة التي حدثت في الأسابيع الأخيرة في أوكرانيا والاعتراف بمنطقتي دونيتسك ولوهانسك بوصفهما كيانين مستقلين، تؤيد شيلي البيان الذي أدلى به المتحدث باسم الأمين العام في ٢١ شباط/فبراير، والذي دعا فيه إلى تسوية سلمية للنزاع في شرق أوكرانيا وفقا لاتفاقات مينسك، على النحو الذي أيده مجلس الأمن في قراره ٢٢٠٢ (٢٠١٥). وقد ذكر المتحدث كذلك أن

”الأمين العام يعتبر قرار الاتحاد الروسي انتهاكا للسلامة الإقليمية لأوكرانيا وسيادتها ولا يتسق مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة“.

وننوه كذلك إلى أن الأمين العام أشار في الأسبوع الماضي إلى أنه جعل مساعيه الحميدة متاحة ولن يدخر وسعا في البحث عن حل سلمي. ولذلك، فإننا نشكر الأمين العام على إعادة تأكيد التزامه بالسلام وعلى مشاطرتنا آراءه في وقت سابق من هذا الصباح بشأن الحالة المتوترة في أوكرانيا (انظر A/76/PV.58).

وتستند سياسة بلدي الخارجية إلى المبادئ الأساسية المكرسة في المادة ٢ من ميثاق الأمم المتحدة، التي تحكم التعايش الدولي: الامتناع عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها ضد السلامة الإقليمية والاستقلال السياسي لأي دولة؛ وتسوية النزاعات بالوسائل السلمية؛ وأن يفي الأعضاء بحسن نية بالالتزامات التي تعهدوا بها. وفي هذا الصدد، يجب احترام وحماية سيادة كل دولة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة واستقلالها وسلامتها الإقليمية، بما في ذلك أوكرانيا بطبيعة الحال.

وشيلي هنا اليوم لتحض بقوة على مواصلة الجهود من أجل الحوار والتفاهم حتى يمكن تنفيذ اتفاقات مينسك الموقعة قبل سبع سنوات. ونسلط الضوء على العمل الميداني الذي تضطلع به منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لضمان السلام والأمن لجميع السكان. ونشدد أيضا على أن الجهود الدبلوماسية التي تبذلها البلدان الصديقة للتوصل إلى حل سلمي من خلال الحوار بين الأطراف المعنية ينبغي أن تختتم بنجاح.

وأيا كانت الشواغل المتعلقة بالتهديدات المتصورة لأمن دولة ما، فليس هناك ما يبرر انتهاك المبادئ الواردة في المادة ٢ من ميثاق الأمم المتحدة. وينبغي معالجة هذه الشواغل من خلال الحوار والمفاوضات فيما بين مختلف الأطراف المعنية.

السيد جينغا (رومانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد رومانيا تأييدا تاما البيان الذي أدلي به في وقت سابق اليوم باسم الاتحاد الأوروبي (انظر A/76/PV.58). وأود الآن أن أدلي ببعض الملاحظات الإضافية بصفتي الوطنية.

تدين رومانيا بشدة قرار الاتحاد الروسي الاعتراف بما يسمى باستقلال جمهوريتي دونيتسك ولوهانسك المعلنتين من جانب واحد، اللتين تشكلان جزءا لا يتجزأ من أوكرانيا، فضلا عن القرار غير القانوني بإرسال قوات إلى هاتين المنطقتين.

تنتهك تلك الأعمال انتهاكا صارخا السلامة الإقليمية لأوكرانيا وسيادتها، فضلا عن القانون الدولي والاتفاقات الدولية، ولا سيما ميثاق الأمم المتحدة ووثيقة هلسنكي الختامية. وتذكر رومانيا بدعمها الثابت لاستقلال أوكرانيا وسيادتها وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دوليا.

يجب على المجتمع الدولي أن يرد ردا حازما لا لبس فيه. وندعو الاتحاد الروسي إلى التقيد بالقانون الدولي والتراجع فورا عن أعماله؛ ووقف التصعيد والامتناع عن اتخاذ أي خطوات أخرى؛ والمشاركة البناءة في الحوار. كما ندعو الدول الأخرى إلى عدم الاعتراف بما يسمى بالاستقلال.

يشكل قرار الاتحاد الروسي انتهاكا واضحا لالتزاماته بوصفه موقعا على اتفاقات مينسك، التي جعلها باطلة. والاتحاد الروسي، بوصفه عضوا دائما في مجلس الأمن، يتحمل مسؤولية متمايزة عن تعزيز السلام والأمن الدوليين. وبدلا من ذلك، تهدد أعماله السلام والأمن العالميين وتنتهك عمدا مبادئ القانون الدولي، فضلا عن قرار مجلس الأمن ٢٢٠٢ (٢٠١٥).

وتؤيد رومانيا بقوة التوصل إلى حل سلمي للنزاع في أوكرانيا وحولها، تمشيا مع مبادئ والتزامات الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. والتنفيذ الكامل لاتفاقات مينسك هو السبيل الوحيد للمضي قدما، ولا يزال الحوار أمرا حيويا. وتشدد رومانيا على دور منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بوصفها المحفل المناسب لمعالجة الشواغل الأمنية للأطراف المعنية.

وتعرب رومانيا أيضا عن تأييدها للمشاركة القيمة لبعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في أوكرانيا. ينبغي لبعثة الرصد الخاصة أن تواصل من دون عوائق الاضطلاع بدورها الحيوي المتمثل في رصد الحالة الأمنية في الميدان والإبلاغ عنها، بما في ذلك في منطقتي دونيتسك ولوهانسك في أوكرانيا، وفقا لولايتها. وفي ظل الظروف الراهنة، هناك حاجة ماسة إلى عمل المراقبين في الميدان ويجب ضمان سلامتهم وأمنهم.

لقد أعربت رومانيا مرارا وتكرارا عن قلقها إزاء الحشد العسكري الضخم غير المسبوق والمهدد لروسيا وتحركات القوات بالقرب من الحدود مع أوكرانيا، فضلا عن وجودها العسكري المتزايد في بيلاروس والبحر الأسود وبحر آزوف وشبه جزيرة القرم التي تم ضمها بشكل غير قانوني. وقد أعربنا عن إدانتنا الشديدة للزيادة الهائلة خلال الأيام القليلة الماضية في انتهاكات وقف إطلاق النار على طول خط التماس في شرق أوكرانيا، فضلا عن استخدام الأسلحة الثقيلة والقصف العشوائي للمناطق المدنية. ومنذ أن اتخذ الاتحاد الروسي إجراءاته الانفرادية في ٢١ شباط/فبراير، واصل السير على طريق التصعيد.

وتقف رومانيا متضامنة تضامنا كاملا مع أوكرانيا وتشيد بضبط النفس الذي أبدته خلال الأسابيع الماضية، والذي أظهر التزامها القوي باستخدام الحوار للتغلب على الحالة الراهنة. وتؤكد رومانيا من جديد التزامها بدعم تطلعات أوكرانيا الأوروبية والأوروبية – الأطلسية.

السيدة ستويفا (بلغاريا) (*تكلمت بالإنكليزية*): تؤيد بلغاريا البيان الذي أدلي به في وقت سابق اليوم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/76/PV.58). وأود الآن أن أدلي ببعض النقاط بصفتي الوطنية.

أكرر تأكيد دعم بلغاريا الثابت لسيادة أوكرانيا واستقلالها ووحدتها وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دوليا، بما في ذلك داخل مياهها الإقليمية.

وندين بشدة قرار الرئيس بوتين الاعتراف بالأراضي ذات السيادة في أوكرانيا، دونيتسك ولوهانسك،كدولتين مستقلتين وإرسال قوات روسية إلى هاتين المنطقتين. وهذا القرار لا يقوض بشكل صارخ سيادة أوكرانيا واستقلالها فحسب، بل ويمثل أيضا محاولة غير قانونية وخطيرة لإعادة رسم حدود أوروبا في فترة ما بعد الحرب الباردة وتحديا للنظام الدولي القائم على القواعد. وبهذا العمل، أنهى الاتحاد الروسي اتفاقات مينسك، والتزامه الدولي بإيجاد تسوية سلمية للنزاع، وأكد رسميا أنه طرف في النزاع.

ينبغي أن يكون عدم الامتثال لميثاق الأمم المتحدة مصدر قلق لنا جميعا. والقول "نحن بعيدون جدا لنتدخل" ليس حجة صحيحة، لأن من مسؤوليتنا المشتركة أن نتمسك بالميثاق برمته. وكما قال الأمين العام، فإن مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ليست قائمة انتقائية، أي لا يمكن تطبيقها بشكل انتقائي، وقد قبلتها الدول الأعضاء جميعا ويجب أن تطبقها جميعا. ولذلك، من واجبنا أن نوحد جهودنا وأن نرفض ذلك العمل غير القانوني الذي يقوم به الكرملين.

وندعو الاتحاد الروسي إلى التراجع عن اعترافه والتقيد بالقانون الدولي والتراجع فورا عن حشد تعزيزاته العسكرية الضخمة في أوكرانيا وحولها وسحب قواته من أوكرانيا، وفقا لالتزاماته وتعهداته الدولية، واختيار طريق الدبلوماسية بالعودة إلى المناقشات في إطار صيغة نورماندي وفريق الاتصال الثلاثي. لم يفت الأوان بعد للقيام بذلك.

ومع استمرار تدهور الحالة الإنسانية في شرق أوكرانيا، لا يزال الوصول الكامل والحر وبدون عوائق لبعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وغيرها من المراقبين الدوليين لحقوق الإنسان وآليات الرصد إلى كامل أراضي أوكرانيا يكتسي أهمية قصوى.

وبالانتقال إلى مسألة شبه جزيرة القرم ومدينة سيفاستوبول، نؤكد من جديد سياستنا المتمثلة في عدم الاعتراف بضم الاتحاد الروسي لهما بصورة غير قانونية، بما في ذلك من خلال التدابير التقييدية. ويجب وضع حد لأي محاولات لإضفاء الشرعية عليها أو تطبيعها، بما في ذلك عن طريق إصدار جوازات سفر روسية، أو نقل السكان قسرا، أو تجنيد السكان في القوات المسلحة للاتحاد الروسي، أو إجراء انتخابات روسية بصورة غير قانونية. كما نشعر بقلق عميق إزاء الانتهاكات والتجاوزات المستمرة لحقوق الإنسان في شبه جزيرة القرم،

وندعو إلى الإفراج الفوري عن جميع المواطنين الأوكرانيين المحتجزين بشكل غير قانوني، بمن فيهم نشطاء تتار القرم المسجونين في روسيا وشبه جزيرة القرم وسيفاستوبول اللتين ضُمتا بشكل غير قانوني.

وبلغاريا، بوصفها دولة ساحلية على البحر الأسود، تشاطر القلق إزاء استمرار العسكرة الروسية لشبه جزيرة القرم، مما كان له تأثير سلبي شديد على الحالة الأمنية في منطقة البحر الأسود الأوسع. وندعو الاتحاد الروسي إلى الامتناع عن أي أعمال تعوق حرية المرور والملاحة، بما يتعارض مع القانون الدولي، ويمكن أن يؤدي إلى مزيد من التصعيد في منطقتي البحر الأسود وبحر آزوف.

وفي الختام، أود أن أشيد بأوكرانيا لقدرتها على الصمود وأن أدعو مرة أخرى إلى وقف التصعيد وإلى الحوار والدبلوماسية من أجل التغلب على الأزمة الأمنية الحالية. ونريد أن تعرف أوكرانيا أنها ليست وحدها.

السيدة سيبانوفيتش (الجبل الأسود) (*تكلمت بالإنكليزية*): يؤيد الجبل الأسود البيان الذي أُدلي به في وقت سابق اليوم باسم الاتحاد الأوروبي (انظر A/76/PV.58).

إن تدهور الحالة الأمنية في أوكرانيا وحولها يبعث على القلق العميق. ويساورنا قلق بالغ إزاء الحشد العسكري للاتحاد الروسي على حدود أوكرانيا، بما في ذلك في شبه جزيرة القرم التي ضمت بصورة غير قانونية، وفي بيلاروس والبحر الأسود. إن القصف العشوائي المبلغ عنه للهياكل الأساسية المدنية وانتهاكات وقف إطلاق النار على طول خط التماس في الأيام القليلة الماضية أمر يبعث على القلق.

ولذلك، ينبغي أن تكون الأولوية القصوى بالنسبة لروسيا هي التراجع عن تعزيزاتها العسكرية وسحب قواتها من أوكرانيا، وفقا لالتزاماتها وتعهداتها الدولية، مع الاستمرار في الوقت نفسه في الانخراط البناء في الحوار في إطار الآليات الدولية القائمة. ويجب أن يتوقف خطاب التهديد الحالي، والبحث عن حل من خلال القنوات الدبلوماسية. وكما قال الأمين العام، لا بديل عن الدبلوماسية. ويتعين على جميع الدول الأعضاء احترام المبادئ الرئيسية لميثاق الأمم المتحدة احتراما كاملا – أي تسوية المنازعات بالوسائل السلمية، والامتناع عن التهديد باستخدام القوة أو استخدامها ضد السلامة الإقليمية لأي دولة أو استقلالها السياسي.

ونؤيد الجهود الدبلوماسية، بما في ذلك بين رؤساء الدول وفي المفاوضات في إطار صيغة نورماندي وفريق الاتصال الثلاثي، الرامية للتوصل إلى تسوية سلمية للصراع وفقا لاتفاقات مينسك، التي أيدها مجلس الأمن في قراره ٢٢٠٢ (٢٠١٥). ويدعو الجبل الأسود الطرفين إلى الوفاء بالتزاماتهما والانخراط البناء. وينبغي أن يكون خفض التصعيد، مدعوما بخطوات ملموسة يمكن التحقق منها على أرض الواقع، من ضمن الأولويات.

إن الوضع الإنساني المتردي بالفعل في أوكرانيا، حيث يحتاج ما يقرب من ٢,٩ مليون شخص إلى المساعدة، سيتفاقم في حالة حدوث تصعيد. ويساورنا قلق عميق إزاء قرار روسيا الاعتراف بجمهوريتي دونيتسك ولوهانسك الشعبيتين المعلنتين من جانب واحد. وهذا لا يسهم في تخفيف حدة التوترات، بل يشكل انتهاكا آخر لسيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية ويتعارض بشكل مباشر مع اتفاقات مينسك. وندعو جميع الأطراف إلى الامتناع عن اتخاذ أي تدابير أحادية الجانب قد تزيد من تقويض اتفاقات مينسك أو تعرقل تنفيذها وتؤدي إلى مزيد من تصعيد الحالة الخطيرة.

إن التطورات المقلقة في أوكرانيا وحولها تعرض الهيكل الأمني الأوروبي للخطر وتشكل تهديدا واضحا وحاضرا للسلام والأمن في أوروبا وخارجها. ويتمسك الجبل الأسود بنظام أمني أوروبي يقوم على المبادئ الأساسية المتمثلة في احترام سيادة كل بلد وسلامته الإقليمية، ويعترف بالحق الأصيل لكل بلد في أن يختار بحرية ترتيباته الأمنية والامتناع عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها. وهذه المبادئ ليست مسألة للتفاوض، كما أنها غير قابلة لإعادة التفسير. وفي هذا الصدد، أود أن أؤكد من جديد دعم الجبل الأسود القوي لسيادة أوكرانيا واستقلالها ووحدتها وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دوليا.

السيد صباغ (الجمهورية العربية السورية): لقد حرصت الجمهورية العربية السورية دائما على التأكيد على أهمية حل المشاكل الإقليمية

والدولية عن طريق الدبلوماسية والحوار، ودعمت جميع الجهود الرامية إلى صون السلم والأمن في أي بقعة توتر في العالم، وذلك انطلاقا من إيمانها بأهمية احترام مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة.

ولا تزال الجمهورية العربية السورية مؤمنة بأن إدراج هذا البند المعنون "الحالة في أراضي أوكرانيا المحتلة مؤقتا" في جدول أعمال الجمعية العامة كان، وسيبقى، خطوة أحادية الجانب وغير مسؤولة، وذات طبيعة مسيسة تعكس رغبة بعض الحكومات الغربية في تصعيد الأوضاع في تلك المنطقة وممارسة الضغوط على الاتحاد الروسي على حساب الأمن والاستقرار الإقليميين والدوليين، والعلاقات التاريخية الراسخة بين شعبي البلدين. إن مواصلة الجمعية العامة النظر في هذه المسألة يشكل اعتداء منها على ولاية مجلس الأمن وخرقا للمادة ١٢ من ميثاق الأمم المتحدة. فصدور القرار ٢٢٠٢ (٢٠١٥) عن مجلس الأمن دليل على تولي المجلس النظر في هذه المسألة، الأمر الذي يقتضي عدم قيام الجمعية العامة بأي تحرك ما لم يطلب منها مجلس الأمن ذلك، وهو شرط لم يتحقق في هذه الحالة.

إن غياب الإرادة السياسية لدى أوكرانيا، والتدخلات السلبية للحكومات الغربية وحلف شمال الأطلسي، التي تدعي الحرص على أوكرانيا وسعيها في الوقت نفسه إلى تصعيد التوتر هناك وخلق أجواء عدائية ونشر الأسلحة الثقيلة والصواريخ – منع تنفيذ اتفاقات مينسك لعام ٢٠١٥، وأدى إلى الإساءة للعلاقة التاريخية بين روسيا وجارتها أوكرانيا وإثارة التوترات بينهما. إن اندفاع بعض الدول الغربية لإرسال الأسلحة والصواريخ إلى أوكرانيا بشكل سخي ودون أي حسابات لعواقب ذلك هو المسؤول عن هذا التصعيد في المنطقة. ونعتقد أن المقترحات التي دأب الاتحاد الروسي على تقديمها كانت تستحق النظر العميق بها قبل اتخاذ أي إجراءات أو التهديد باتخاذ إجراءات من قبل حلف شمال الأطلسي وبعض الدول الغربية. تعتقد سوريا أن فرض إجراءات قسرية أحادية الجانب من قبل الولايات المتحدة وبعض الدول الغربية لن يزيد الأوضاع إلا تعقيدا، خاصة وأن مثل هذه الإجراءات اللاشرعية قد ثبت فشلها في التعامل مع المواضيع الحساسة في العلاقات الدولية.

أما فيما يخص الوضع في شبه جزيرة القرم، فإن موقف الجمهورية العربية السورية يستند إلى نتائج الاستفتاء الذي أجري في ١٦ آذار/مارس ٢٠١٤، والذي عبر فيه أكثر من ٨٢ في المائة من الناخبين عن إرادتهم وفقا للقانون الدولي والممارسات الديمقراطية، واختاروا البقاء كجزء من الاتحاد الروسي. إن على الدول الغربية التي تتشدق بشعارات الديمقراطية وحقوق الإنسان أن تحترم خيارات شعب القرم وإرادته الحرة.

إن جملة المواقف والحملات العدائية التي تستهدف الاتحاد الروسي والتأليب ضده، والتي زادت حدتها خلال الفترة الماضية، وترددت أصداؤها في سياقات مختلفة، كلها ممارسات تدل على أن الأزمة الأوكرانية هي مشكلة أوجدتها الدول الغربية، وعلى رأسها الولايات المتحدة، لتقسيم الشعوب وتقويض الأمن القومي الروسي. ولهذا، فإن بلدي يدين هذه الممارسات ومحاولات الإساءة إلى الاتحاد الروسي. وفي الوقت نفسه، تثمن سورية حالة ضبط النفس العالية التي أبداها الجانب الروسي في وجه هذا التصعيد والاستفزازات المتتالية، وامتناعه عن الانجرار وراء محاولات الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين ومسؤولي منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) الذي لم يعد هناك أي مبرر لوجوده، لتأزيم العلاقة بين روسيا وأوكرانيا وإغراق تلك المنطقة في حالة من فقدان الأمن والاستقرار عبر الترويج لمواجهة عسكرية بين الطرفين. إنه لمن المؤسف والمستنكر ألا نسمع من الدول التي تدعي الحرص على الأمن والاستقرار في المنطقة أية إدانة للعدوان العسكري الذي أدى إلى سقوط سكان مدنيين أبرياء، من بينهم نساء وأطفال، في دونباس، ودفع بأعداد كبيرة للنزوح إلى داخل الأراضي الروسية طلبا للأمن والأمان.

ختاما، تؤكد سورية أن مواجهة السياسات العدوانية للقوى الغربية هي مصلحة مشتركة ودائمة لكل الشعوب المناهضة لهيمنة واستباحة العالم من قبل تلك القوى، ويجب التصدي لها بكل الأشكال الممكنة. وتؤكد سورية أيضا على أن السلم والأمن في أوروبا لن يتحققا ما لم يتم الأخذ بالشواغل الأمنية المشروعة للاتحاد الروسي في الحسبان،

وتقديم الضمانات الأمنية المطلوبة للشعب الروسي، خاصة في ضوء عدم وفاء الدول الغربية بالوعود التي تم قطعها للاتحاد الروسي قبل ثلاثة عقود.

السيد أريولا راميريس (باراغواي) (*تكلم بالإسبانية*): تتابع باراغواي الأحداث المتعلقة بأوكرانيا بقلق بالغ، مع مراعاة أن كلا من الاتحاد الروسي وأوكرانيا بلدان شقيقان تتعاون معهما باراغواي تعاونا وثيقا في مجموعة متنوعة من المجالات. والواقع أن تنمية مناطق شاسعة من باراغواي هي نتيجة لجهود ومساهمات مواطنين من كلا البلدين. وهذا التقارب يجعلنا نتمنى الأفضل لكل من البلدين وشعبيهما.

لقد وافقت الدول المؤسسة لمنظمتنا قبل ٧٦ عاما على حظر استخدام القوة أو التهديد باستخدامها في تسوية المنازعات الدولية. ولدينا الآن الوسائل والهيكل المتعدد الأطراف الذي افتقر إليه قادتنا في الماضي. وأي خرق لذلك الالتزام سيكون ضربة قاسية لتعددية الأطراف وللمنظمة وسيخلق تهديدا لم يسبق له مثيل للبشرية. لم يمر على بدء تعافينا من أسوأ جائحة في التاريخ إلا فترة قصيرة جدا، والمجتمع الدولي يواجه تحديات خطيرة ينبغي لنا جميعا أن نعمل على التصدي لها الآن، مثل الفقر، وتغير المناخ، والمراعاة الكاملة لحقوق الإنسان، والجرائم عبر الوطنية، وانعدام الأمن الغذائي، من بين أمور أخرى كثيرة. وبسبب كل ما ذُكر، رأينا أنه بثقتنا في الالتزام الجماعي، ربما بتفاؤل مفرط، سنتعلم كيف نعيش معا بشكل أفضل.

واليوم، مرة أخرى، فإن خطر النزاع والمواجهة يتحديانا كبشر وكمجتمع عالمي وكقادة. وهذه لحظة حاسمة يجب أن يسود فيها الذكاء والخبرة والرغبة في الصالح العام – وليس الطموح أو السلطة أو القوة. ونحث جميع الأطراف، ولا سيما الأطراف المعنية مباشرة والأطراف التي لها أكبر تأثير على الساحة الدولية، مع قادتها، على مواصلة جهودها للتوصل إلى حل سلمي وتفاوضي. واليوم، في الجمعية العامة، نداؤنا واضح ومباشر. ومن الحتمي والملح استئناف عمليات التفاوض في إطار الآليات الحالية والمعترف بها دوليا. وهذه هي الطريقة الوحيدة الممكنة. ولا يوجد بديل عنها. وفي هذا الصدد، يجب على مجلس الأمن أن يضطلع بدوره وينفذ واجبه. فلديه كل الأدوات التي يحتاج إليها للقيام بذلك.

وتعترف باراغواي بالجهود التي تبذلها مختلف الحكومات في السعي الجاري لإجراء حوار، وتؤكد من جديد تمسكها بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والمبادئ المنصوص عليها في دستورنا – التضامن والتعاون الدوليان، والاستقلال الوطني، وعدم التدخل، وتقرير المصير للشعوب. وأشكر الرئيس على إعطائي الكلمة وزملائي على الإصغاء.

السيدة سيد (بالاو) (*تكلمت بالإنكليزية*): كان إنشاء الأمم المتحدة أواخر أيام الحرب العالمية الثانية تعبيرا عن الأمل في إمكانيات الترتيب الأمني العالمي الجديد، الذي من شأنه أن يعزز الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي قد تمكن السلام من أن يسود. إن ميثاق الأمم المتحدة ومعاهدات القانون الدولي التي تلته مقدسة لدى بالاو، أولا لأننا أصبحنا دولة ذات سيادة من خلال إجراءات مجلس الوصاية في عام ١٩٩٤، بعد ثلاث سنوات فقط من استقلال أوكرانيا. والواقع أن الكثيرين من دولنا الممثلة هنا هي مستعمرات سابقة، وينبغي أن تشعر بالغضب إزاء الاعتقاد بأن استقلالنا الذي حققناه بشق الأنفس واستمتاعنا بتقرير مصيرنا وحقوقنا الفردية قد يتعرضان للخطر بسبب نزوة أي دولة من الدول.

ثانيا، عانت بالاو من أهوال الحرب العالمية الثانية مباشرة عندما نشبت أكثر المعارك دموية في مسرح عمليات المحيط الهادئ على شواطئنا، في جزيرة بيليليو. هل ينبغي لنا أن ننسى مذابح الحرب في حين أنه إذا أعيد رسم حدود أوروبا بالقوة، فإن ذلك سيعني إراقة الدماء وفقدان الأرواح، والأشخاص الذين لا صوت لهم والضعفاء الذين يعانون من الجوع، وعشرات الآلاف من المشردين الذين يفاقمون أزمة اللاجئين، والأطفال – الأطفال الأبرياء – الذين يُسلبون التعليم والطفولة، وينشأون بدلا من ذلك في حالة متفشية من الخوف والعجز؟

عدد قليل جدا من البلدان لا يدرك جراح الحرب أكثر من روسيا، التي تعد من بين البلدان التي فقدت أكبر عدد من الأرواح في الحرب

العالمية الثانية. ومع ذلك، بدأ بوتين يتصرف كما لو أن الأرواح على المحك هي ثمن مقبول في طموحاته لإعادة تأسيس إمبراطورية أكبر. ولذلك، تدين بالاو بشدة روسيا وأعمالها المتمثلة في إعلان استقلال منطقتي دونيتسك ولوهانسك الشرقيتين ونشر قوات روسية في أوكرانيا. ونعتبرها انتهاكات لمبادئ الميثاق والقانون الدولي واتفاقات مينسك. ونتعهد بدعمنا لاستقلال أوكرانيا وسيادتها وسلامتها الإقليمية. وتطلب بالاو أيضا أن نتمسك جميعا، بما في ذلك روسيا، بالتزامنا باحترام الميثاق وتشجيع تحقيق السلام المستقر من خلال خفض التصعيد والحوار وسيادة القانون. ولدينا جميعاً مُثل عليا كثيراً ما يتحداها الواقع. ولكن دعونا لا ننس أن ميثاق الأمم المتحدة لا ينفّذ نفسه بنفسه. والأمر متروك لنا جميعاً بوصفنا دولاً أعضاء أن نعيد التأكيد باستمرار وثبات على مثله العليا. فهذا هو هدفنا. ودعونا لا ننس أن عملنا لا ينتهي أبداً.

السيدة بارتوليني (سان مارينو) (*تكلمت بالإنكليزية*): تشعر جمهورية سان مارينو بقلق عميق إزاء الأزمة المستمرة في أوكرانيا وحولها، وعسكرة حدودها، والتصعيد الأخير للأحداث، والخطر الحالي المتمثل في نشوب نزاع عسكري في أوروبا، الأمر الذي سيجلب كارثة على الجميع. ويجب قطعا تجنب نشوب أي حرب، مهما كان حجمها أو طبيعتها، لأنها ستسبب معاناة إنسانية لا تطاق وعنفاً ودماراً وعدم استقرار، في أوروبا وفي بقية أنحاء العالم على حد سواء. ولهذا السبب، نعتبر جميع المفاوضات الجارية ضرورية وعاجلة، ولا نتوقع أي عثرة في طريق الحوار إلى أن يتم التوصل إلى نتيجة سلمية. وعلاوة على ذلك، تدعو سان مارينو جميع الأطراف إلى الاحترام الكامل للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك مبادئ سيادة الدول واستقلالها ووحدتها وسلامتها الإقليمية.

وتؤيد سان مارينو بقوة جهود المجتمع الدولي الرامية إلى تعزيز الحلول السياسية من أجل التهدئة الكاملة للتوترات بين الطرفين. وفي ذلك الصدد، نقدّر ونؤيد تماماً العمل الجاري الذي تقوم به رباعية نورماندي وفريق الاتصال الثلاثي، بقيادة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، لضمان تنفيذ اتفاقات مينسك. ونودّ أن نشدد على كلمات الأمين العام، الذي أكد من جديد أنه لا بديل عن الدبلوماسية. ويمكن معالجة جميع المسائل وحلها، بما فيها أكثرها استعصاء، بل يجب القيام بذلك، من خلال النهج الدبلوماسية.

ومما يؤسف له أن التوتر ما فتئ يتصاعد ولا يزال المدنيون يتحملون وطأة هذه الأزمة، التي تسببت بالفعل في الموت والتشريد. وقد تضررت البنى التحتية المدنية، بما في ذلك المدارس والمرافق الصحية وشبكات الكهرباء والمياه، مما ترك المدنيين، بمن فيهم الأطفال والمعوقين والمسنين، بدون خدمات حيوية. وعلاوة على ذلك، يشكّل استخدام الألغام الأرضية خطراً جسيماً على سلامة المدنيين وعلى أنشطتهم اليومية. ويساور سان مارينو القلق إزاء العدد الكبير من المدنيين الذين يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية. وندعو جميع الأطراف إلى احترام القانون الدولي الإنساني وضمان وصول الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني بصورة آمنة وبدون عوائق. ولا بد من حماية المدنيين. ومن المؤكد أن تصعيد الأعمال العدائية سيكون له أثر مدمّر على حياة المدنيين المحفوفة بالمخاطر أصلاً في هذه المنطقة، وكذلك على السلام والعدالة والاستقرار خارج المنطقة.

ويساور سان مارينو القلق إزاء قرار الاتحاد الروسي بشأن وضع منطقتي دونيتسك ولوهانسك في أوكرانيا وإزاء الآثار المحتملة التي قد تترتب بسبب التطورات الأخيرة على أطر المفاوضات القائمة. وندعو جميع الأطراف إلى احترام وقف إطلاق النار وتجنب الأعمال الاستفزازية، بغية تخفيف حدة التوترات. وتشيد سان مارينو بالعمل الدبلوماسي المنجز حتى الآن وتطلب إلى جميع الأطراف الفاعلة المعنية أن تكثّف جهودها للتوصل إلى حل دبلوماسي. فلا يوجد بديل للدبلوماسية. ولمصلحة الجميع، ينبغي عدم التخلي عن طريق الوساطة السياسية إلى أن يتم التوصل إلى حل سلمي. والترتيبات الدائمة والمقبولة من الطرفين حاسمة الأهمية إذا أردنا أن نحمي السلام والأمن الإقليميين والدوليين للجميع.

السيد لام باديّا (غواتيمالا) (*تكلم بالإسبانية*): تتابع غواتيمالا عن كثب الحالة في أوكرانيا، وبوصفنا عضواً مؤسساً للأمم المتحدة، فإننا نعلق أهمية كبيرة على ميثاق الأمم المتحدة، الذي هو أساس منظمتنا.

فهو يعبّر عن أسمى المثل العليا لتعددية الأطراف ويعزز المبادئ الأساسية للقانون الدولي – احترام المساواة في السيادة بين الدول والسلامة الإقليمية والاستقلال السياسي، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

وتقع على عاتقنا مسؤولية والتزام بأن ندافع عن السلام. وتدين حكومة غواتيمالا بشدة اعتراف روسيا من جانب واحد بما يسمى بجمهوريتي أوكرانيا الانفصاليتين، وهو اعتراف ينتهك مبادئ القانون الدولي وسلامة أوكرانيا. وإن بلدي، بوصفه داعماً مخلصاً للسلام في المحافل المتعددة الأطراف وللحل السلمي والتفاوضي والحضاري للنزاعات، يود أن يؤكد من جديد التزامه بالتوصل إلى حل، ونهيب بإلحاح بالأطراف المعنية أن تفعل ذلك، من خلال الحوار والتفاوض الدبلوماسيين، وفقاً لمبادئ الميثاق. وتدعو غواتيمالا، بوصفها دولة مسالمة تحترم القانون الدولي، إلى إعطاء الأولوية للدبلوماسية بغية منع تصعيد النزاع الذي يعرّض للخطر صون السلام والأمن الدوليين والحفاظ عليهما، ولا سيما لصالح الشعوب المعنية وحمايتها. وتكرر غواتيمالا التأكيد على أهمية إيجاد حل سلمي لهذه الأزمة من خلال احترام سيادة جميع البلدان المعنية وسلامتها الإقليمية وأمنها وحقوق الإنسان.

السيد أمورين (أوروغواي) (*تكلم بالإسبانية*): تتابع أوروغواي بقلق بالغ تزايد التوترات على الحدود بين أوكرانيا وروسيا، حيث حدث تصعيد مذهل بعد اعتراف روسيا بالمناطق الانفصالية في أوكرانيا وتحرّك الوحدات العسكرية، في انتهاك لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، ما يمكن أن يعرّض الاستقرار الإقليمي للخطر. ونحن أعضاء الأمم المتحدة مسؤولون عن صون السلام والأمن الدوليين وعن احترام المبادئ المنصوص عليها في الميثاق.

إن رفض استخدام القوة أو التهديد باستخدامها وضمان التسوية السلمية للمنازعات هما مبدآن توجيهيان في سياسة أوروغواي الخارجية. ولذلك ندعو الأطراف المعنية إلى مواصلة المفاوضات الدبلوماسية والسعي إلى التوصل إلى اتفاقات سياسية، باعتبارها السبيل الوحيد لتسوية مصالحها المتضاربة. وتؤيد أوروغواي أيضاً جميع الجهود المبذولة في هذا الصدد. ونحن ندرك، شأننا شأن أغلبية أعضاء المجتمع الدولي، أن قرار مجلس الأمن ٢٢٠٢ (٢٠١٥)، الذي يحدد مسار تنفيذ اتفاقات مينسك، هو الإطار الرئيسي الذي يمكن من خلاله التوصل إلى حل دائم وسلمي. ويتحمل مجلس الأمن المسؤولية الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين، وأي تسوية ينبغي أن تراعي استقلال أوكرانيا وسلامة أراضيها. فسلامة أراضي الدول مبدأ من مبادئ الميثاق، وهي قاعدة أساسية من قواعد القانون الدولي بصفة عامة ينبغي أن تمتثل لها جميع الدول، نظرا لما لها من أهمية في كفالة التعايش السلمي والتعاون بين أعضاء المجتمع الدولي.

وبغية التوصل إلى حل يوقف تصعيد التوتر واللهجة العدائية، سيكون من الأهمية بمكان استعادة الثقة بين جميع الأطراف المعنية. وذلك يتطلب تحلي جميع الأطراف بإرادة سياسية قوية. ولذلك، نرحب بالمبادرات الدبلوماسية التي بدأت يوم الأحد الماضي على أساس مقترح يدعو إلى عقد اجتماعات على أعلى مستوى. فالحوار والدبلوماسية هما السبيلان الوحيدان للتوصل إلى تسوية للحالة. إن هذه حرب خُسرت قبل أن تبدأ. ولن يكون هناك أي فائزين. فالحرب تترك أثرا مريرا ومؤلما بالإضافة إلى انتكاسات لم تحدث من قبل لحضارتنا. وندعو مجددا جميع الأطراف المعنية إلى الاعتراف بخطورة التصعيد بين طرفي النزاع واتخاذ كل التدابير الممكنة للحد من التوتر وتكثيف المفاوضات الدبلوماسية الرامية إلى التوصل إلى اتفاق سياسي بشأن الوضع الراهن على الحدود بين أوكرانيا وروسيا.

السيد رودريغيس كوادروس (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): إن حكومة بيرو، شأنها شأن المجتمع الدولي بأسره، يساورها قلق بالغ إزاء تطور الحالة في منطقتي دونيتسك ولوهانسك في أوكرانيا، وكذلك على الحدود الشرقية لأوكرانيا وروسيا. ونتفق تماما مع بيان الأمين العام بأن الاعتراف باستقلال المنطقتين الانفصاليتين ونشر قوات عسكرية فيهما يتنافيان مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ويشكلان انتهاكا لسلامة أراضي أوكرانيا وسيادتها. ومن الضروري أن تتوقف جميع الأعمال العدائية

وانتهاكات وقف إطلاق النار في المنطقة، على النحو المنصوص عليه في اتفاقات مينسك. ومن المهم أيضا أن تلتزم الأطراف المعنية التزاما كاملا بوقف تصعيد النزاع والحد من التوتر وبدء عملية تهدئة وبناء الثقة والبحث عن أنسب الوسائل لبدء مشاورات ومفاوضات بما يجعل التوصل إلى حل عن طريق التفاوض أمرا ممكنا، وفقا للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

وتؤكد بيرو مجددا على قناعتها بأن كفالة السلام والأمن الدوليين وفقا لأحكام المادة ١ من الميثاق تتطلب اضطلاع جميع الدول بواجب إلزامي يقضي باستخدام الوسائل السلمية في حل النزاعات وفي أي حالات يُحتمل أن تقوض السلام والأمن، ويكون الوفاء بذلك الواجب من خلال تطبيق مبدأ احترام الالتزامات الناشئة عن المعاهدات وغيرها من مصادر القانون الدولي تطبيقا صارما والامتناع عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها واحترام سيادة الدول وسلامة أراضيها وضمان حماية حقوق الإنسان المكفولة للشعوب. وفي هذا الوضع الصعب والمعقد، ترى حكومة بيرو أنه من الضروري والمهم الاستفادة من الأدوات التي تتيحها الدبلوماسية لكفالة إجراء مشاورات ومفاوضات تمكن من التوصل إلى حل سلمي ومستدام يأخذ في الاعتبار المصالح المشروعة للأطراف المعنية، مع الامتثال الصارم لمبادئ الميثاق وقواعد القانون الدولي.

السيدة هورفات (هنغاريا) (*تكلمت بالإنكليزية*): نؤيد البيان الذي أُدلي به صباح اليوم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/76/PV.58)، وأود أن أضيف الملاحظات التالية بصفتي الوطنية:

تؤكد هنغاريا مجددا دعمها الثابت لسيادة أوكرانيا وسلامة أراضيها داخل حدودها المعترف بها دوليا. ويساورنا قلق بالغ إزاء الحالة الأمنية المزعزعة للاستقرار في شرق أوكرانيا والمناطق المحيطة به. إن ميثاق الأمم المتحدة واضح. فهو يحظر حظرا قاطعا استخدام القوة أو التهديد باستخدامها بما يمس سلامة أراضي الدول واستقلالها السياسي، ويطالب الدول بتسوية منازعاتها الدولية باستخدام الوسائل السلمية. ونشدد مرة أخرى على أهمية إيلاء كل الاحترام للقانون الدولي والاتفاقات الدولية، فضلا عن المبادئ الأساسية المكرسة ليس في الميثاق فحسب، بل أيضا في وثيقة هلسنكي الختامية وميثاق باريس من أجل أوروبا الجديدة ومذكرة بودابست. وقد كانت هناك، ولا تزال، مسارات دبلوماسية متعددة متاحة وأخرى في طور التشكيل كان، ولا يزال، بمقدورها توفير حلول سلمية ودبلوماسية.

إن هنغاريا، بوصفها بلدا من بلدان وسط أوروبا، تستثمر استثمارا حقيقيا في الحوار بين الشرق والغرب. فمنطقتنا ما فتئت دوما تعاني نتيجة للنزاع بين الجانبين. ولم ننس تجربة الحرب الباردة، ولذلك يجب تجنب العودة إلى تلك الممارسات. وعلى الرغم من التأجيج الخطير للتوتر في شرق أوكرانيا، لا يزال من مصلحتنا كفالة أن تركز جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة على العمل على ضمان وقف الأعمال العدائية على الفور وحماية المدنيين والبنى التحتية المدنية والامتناع عن أي إجراءات أو بيانات من شأنها زيادة تصعيد الوضع الخطير في أوكرانيا ومحيطها، وإعطاء الأولوية للدبلوماسية في معالجة جميع القضايا بطريقة سلمية.

ونؤكد من جديد تضامننا مع شعب أوكرانيا ومساندتنا لأوكرانيا. وتود هنغاريا أن تشير إلى الأشكال العديدة لأوجه المساعدة التي تقدمها إلى أوكرانيا على صعيد العلاقات الثنائية، ويشمل ذلك المساعدة في مجال التنمية الاقتصادية والتبرع بمبلغ ٠٠٠ ١٠٠ يورو وتوفير اختبارات مستضدات للكشف عن مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) لبعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في أوكرانيا و ١٢٠ جهاز تنفس اصطناعي للمستشفيات في أوكرانيا، ومساعدات متعلقة بكوفيد-١٩ تبلغ قيمتها حوالي ١٢ مليون دولار، وتقديم العلاج الطبي وإعادة التأهيل للجنود الأوكرانيين الجرحى وتوفير مخيمات للأطفال الذين تضرر آباؤهم من النزاع في شرق أوكرانيا، وتجديد مركز الأزمات في خيرسون، وإقامة مرفق لرعاية المرضى الخارجيين في قرية فولينسكا. ومن أحدث أشكال المساعدة التي نقدمها، أننا بدأنا في ١ شباط/فبراير في نقل الغاز بالتدفق العكسي من هنغاريا إلى أوكرانيا. ونواصل الإسهام في تعزيز قدرة أوكرانيا على الصمود بالتنسيق الوثيق مع السلطات الأوكرانية.

السيدة مك جيل (ليبريا) (*تكلمت بالإنكليزية*): عملا بالقرار ٢٦٢/٦٨، المعنون "السلامة الإقليمية لأوكرانيا"، والقرارات اللاحقة بشأن حالة حقوق الإنسان في جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي ومدينة سيفاستوبول، أوكرانيا، ومشكلة عسكرة تلك المناطق، فضلا عن أجزاء من البحر الأسود وبحر آزوف، ما برحت ليبريا متمسكة بالموقف الذي أعربت عنه في الجمعية العامة في عام ٢٠١٤ أثناء المناقشة بشأن أوكرانيا، عندما حثثنا روسيا على نزع فتيل التوترات واحترام حقوق أوكرانيا (انظر A/68/PV.80). وتدعو ليبريا روسيا إلى الامتناع عن مهاجمة أوكرانيا. كذلك نحث روسيا على استخدام الدبلوماسية والحوار لحل شواغلها الأمنية المعلنة، وعكس مسار حشدها العسكري على طول حدود أوكرانيا وفي شبه جزيرة القرم المحتلة. وتؤكد ليبريا مجددا التزامها بسيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية، لأن أوكرانيا لا تشكل حاليا أي تهديد لروسيا.

في هذا القرن الحادي والعشرين، عندما تعمل هيئتنا العالمية، الأمم المتحدة، على تعزيز السلم والأمن، فبالتأكيد الحرب ليست هي الحل. بل أن السبيل الأكثر حصافة وحكمة هو سبيل الحوار والسلام. ولذلك، نعتقد أنه في غاية الأهمية التمسك بمبادئ الديمقراطية، وينبغي أن يسود حتى لا تنتهك الحقوق الفردية للدول. ويجب احترام سيادة أوكرانيا.

السيد إسبينوسا كانياريس (إكوادور) (*تكلم بالإسبانية*): لن أقصر بياني على البند ٦٧ من جدول أعمال الجمعية العامة، وهو السبب وراء التئامنا هنا اليوم. وبالنظر إلى التوترات على الحدود بين أوكرانيا وروسيا، أود أن أناقش صون السلم والأمن الدوليين بوصفه هدفا أسمى ينبغي أن تسهم فيه هذه الجلسة.

لقد تابعت عن كثب وباهتمام إحاطة مجلس الأمن عن الحالة في المنطقة في ٣١ كانون الثاني/يناير في إطار بند جدول الأعمال المعنون "الأخطار التي تهدد السلم والأمن الدوليين" أثناء رئاسة النرويج للمجلس (انظر S/PV.8960). وفعلت الشيء نفسه خلال الإحاطة المعقودة في ١٧ شباط/فبراير (انظر S/PV.8968) والجلسة المفتوحة المعقودة في ٢١ شباط/فبراير (انظر S/PV.9070) في ظل الرئاسة الحالية للاتحاد الروسي للمجلس. وأود أن أشدد على أنني أجد قيمة في بيانات جميع أعضاء مجلس الأمن، من دون استثناء، وكذلك في بيانات الذين شاركوا بموجب المادتين ٣٧ و ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس. ومع ذلك، فإن الحوار المستمر والمفاوضات المباشرة بين الطرفين تعتبر الأكثر قيمة في الجهود المبذولة للتغلب على هذا التصعيد في التوترات.

واستنادا إلى رسالة إكوادور التقليدية للسلام، أهيب مع الاحترام بالدول المعنية وبقية المجتمع الدولي، بما في ذلك العديد من أصحاب المصلحة والأطراف، تجنب الروايات التي تؤدي إلى تفاقم التوترات، التي يمكن أن تحدث فرقا بين السلام والنزاع. وفي ذلك الصدد، أؤكد مجددا دعم إكوادور الثابت للدفاع عن القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما المادة ٢. وأحث جميع الأطراف على الامتثال لالتزاماتها الدولية، بما في ذلك الالتزامات التعاقدية بموجب اتفاقات مينسك. وأعتقد اعتقادا راسخا بأن عسكرة مناطق التوتر وتكديس الأسلحة في هذه المناطق لا يفضيان إلى حل دبلوماسي.

أخيرا، أؤيد آراء الأمين العام أنطونيو غوتيريش. وأنا ممتن له على كلماته الصريحة وأعرب عن ثقة بلدي بأنه إذا ساد حسن النية وتوفرت الإرادة لدى الطرفين لبذل قصارى جهدهما في جميع المحادثات الجارية، يمكننا تحقيق قدر أكبر من السلام لأوروبا وللعالم.

السيد ملينار (سلوفاكيا) (*تكلم بالإنكليزية*): يؤيد وفدي تأييدا تاما البيان الذي أدلي به صباح اليوم باسم الاتحاد الأوروبي (انظر A/76/PV.58)، وأود أن أضيف بعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

استهل بياني بشكر الرئيس على الدعوة إلى عقد هذه المناقشة الهامة بشأن الحالة في الأراضي المحتلة مؤقتا في أوكرانيا، والتي نعتبرها حسنة التوقيت وملحة للغاية، للأسف. لقد استخدمت عمدا كلمة "للأسف" لأننا نشهد مرة أخرى ضغوطا هائلة تمارس على السيادة الأوكرانية. وترفض سلوفاكيا رفضا تاما قرار الاتحاد الروسي الاعتراف

باستقلال الكيانين الانفصاليين لما يسمى بجمهوريتي دونيتسك ولوهانسك الشعبيتين، وهو انتهاك صارخ للقانون الدولي، على أقل تقدير. وفي ذلك الصدد، نود بصفة خاصة أن نرحب ببيان الأمين العام، الذي يعتبر قرار الاتحاد الروسي انتهاكا للسلامة الإقليمية لأوكرانيا وسيادتها ولا يتسق مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، الذي احتفلنا مؤخرا بذكراه السنوية الهامة، ونؤكد جميعا من جديد إيماننا بأهميته وصلاحيته. لقد وقعنا بشكل جماعي على الملصق الذي يعرض بجوار المكان الذي أقف فيه والذي يؤكد من جديد الطبيعة الهامة لهذه الوثيقة الأساسية. كذلك احتفلنا مؤخرا بالسيد يان بابانيك، الذي كان أول ممثل دائم لتشيكوسلوفاكيا لدى الأمم المتحدة وأحد الخبراء الـ ١٤ الذين صاغوا الميثاق.

إننا إذ نأخذ كل ذلك في الاعتبار، علينا أن نعرب عن قلقنا البالغ إزاء الحالة التي نجد أنفسنا فيها. كذلك نتفق تماما مع الأمين العام على أن مبادئ الميثاق ليست قائمة انتقائية ولا يمكن تطبيقها بشكل انتقائي. ويشكل قرار الاتحاد الروسي خرقا لالتزاماته بموجب مذكرة بودابست واتفاقات مينسك، والاتحاد الروسي طرف فيها، والتي ما فتئت الأساس الوحيد لتسوية الصراع في دونباس. وبالمثل، فإن ذلك القرار خطوة غير مقبولة تتناقض بشكل مباشر مع المصلحة المعلنة في البحث عن حل بناء في الحوار الدبلوماسي بالصيغ الدولية ذات الصلة، وكذلك مع مبدأ عدم قابلية الأمن للتجزئة، الذي يؤكد عليه الاتحاد الروسي نفسه، داعيا إلى احترامه من جانب كل من منظمة حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي.

وسلوفاكيا ثابتة في عدم اعترافها بالاستقلال المعلن ذاتيا للكيانين الانفصاليين. وندعو الاتحاد الروسي إلى الكف فورا عن تأجيج النزاع بتقديم الدعم المالي والعسكري للانفصاليين، وإلى سحب القوات والعتاد الروسي من أراضي أوكرانيا ذات السيادة.

إن موقف سلوفاكيا المبدئي يستند إلى الدعم الثابت للسيادة السياسية لجارتنا أوكرانيا واستقلالها وسلامتها الإقليمية، والصلاحية العالمية لمبادئ القانون الدولي واحترامها.

ولا نعترف بالضم غير القانوني لشبه جزيرة القرم من جانب الاتحاد الروسي، ولا نزال ندين ذلك الضم. ومنذ الضم غير القانوني لشبه جزيرة القرم، تدهورت حالة حقوق الإنسان في شبه الجزيرة تدهورا كبيرا. ويساورنا قلق بالغ إزاء ما يواجهه سكان شبه الجزيرة من قيود منهجية على حقوقهم الإنسانية، مثل حرية التعبير والدين والمعتقد وتكوين الجمعيات والحق في التجمع السلمي. وبالمثل، ما زلنا نشعر بالقلق إزاء تزايد عسكرة شبه جزيرة القرم.

وأود أيضا أن أؤكد من جديد دعمنا القوي لصيغة نورماندي، وفريق الاتصال الثلاثي، وبعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا إلى أوكرانيا في إيجاد حل سياسي سلمي للنزاع في دونباس. وبعد مرور ثماني سنوات تقريبا على بداية الأزمة، لا نزال نؤكد أنه من أجل تحقيق سلام دائم وحل النزاع، يتعين على جميع الأطراف أن تشارك بصورة بناءة وبحسن نية.

ونحث الاتحاد الروسي على العودة إلى طريق الدبلوماسية والحوار. إن أوكرانيا بلد صديق لسلوفاكيا وأكبر جار لها، ومن مصلحتنا الحيوية الاستراتيجية أن تكون أوكرانيا مستقرة وآمنة ومزدهرة. ونغتنم هذه الفرصة مرة أخرى لنؤكد من جديد اعتقادنا الراسخ بأن ذلك يصب في مصلحة المجتمع الدولي بأسره أيضا.

السيد مارشيك (النمسا) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد النمسا تأييدا تاما بيان الاتحاد الأوروبي الذي استمعنا إليه صباح اليوم (انظر A/76/PV.58). واسمحوا لي أن أضيف هذه الأفكار الموجزة بصفتنا الوطنية.

لقد شهدت هذه القاعة نصيبها من المناقشات – جميع أنواع المناقشات، بشأن جميع أنواع المسائل. واليوم، كما سمعنا في العديد من المداخلات، فإن المناقشة تدور حول السلام والحرب. إنها تتعلق بالغرض الأساسي للمنظمة. ونحن هنا لمناقشة الحالة الخطيرة جدا التي تتطور في أوكرانيا وحولها بسبب أعمال روسيا غير القانونية.

في البداية، اسمحوا لي أن أنقل الرسالة الرئيسية اليوم للنمسا: تؤكد النمسا دعمها الثابت لسيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية واستقلالها داخل حدودها المعترف بها دوليا.

وخلال الأسبوعين الماضيين، شهدنا تصعيدا مثيرا للقلق في الحالة التي اضطر الأوكرانيون إلى تحملها لسنوات. يجب أن يتوقف هذا. ونشيد بموقف الجانب الأوكراني المتمثل في ضبط النفس في مواجهة الاستفزازات المستمرة والجهود الرامية ومساعي زعزعة الاستقرار.

وبما أن النمسا دولة محايدة وليست طرفا في أي تحالف عسكري، فإن أمنها يعتمد على احترام القانون الدولي. ولذلك، لا يمكن للنمسا أن تقف مكتوفة الأيدي عندما تتعرض السلامة الإقليمية لبلد ما واستقلاله السياسي للتهديد. ولا يمكننا أن نقبل بتغيير الحدود بالقوة في القرن الحادي والعشرين.

وتعتبر النمسا القانون الدولي، وفي صميمه ميثاق الأمم المتحدة، الأساس الذي لا غنى عنه لنظامنا الدولي وللتعاون الدولي. ويشمل ذلك المبادئ الأساسية للتسوية السلمية للمنازعات فضلا عن الامتناع عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها. وقد وقعت كل دولة عضو في الأمم المتحدة على تلك المبادئ. إن هذه المبادئ تبقينا آمنين.

ويمثل اعتراف الاتحاد الروسي بجمهوريتي دونيتسك ولوهانسك الشعبيتين المعلنتين ذاتيا انتهاكا خطيرا لسيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية، وهو ما ندينه إدانة قاطعة. وبهذه الخطوة الانفرادية، تنتهك روسيا القانون الدولي وتهدد بجعل اتفاقات مينسك، التي تهدف إلى حل النزاع في شرق أوكرانيا سلميا، لاغية وباطلة. كما أنها تتعارض مع قرار مجلس الأمن ٢٢٠٢ (٢٠١٥)، الذي يدعو إلى التنفيذ الكامل لاتفاقات مينسك.

وإلى جانب شركائنا في الاتحاد الأوروبي، ندعو روسيا إلى تخفيف حدة التصعيد والتراجع عن الحشد العسكري والالتزام بالقانون الدولي. ولم يفت الأوان بعد لتغيير المسار: المشاركة البناءة في الحوار من خلال الآليات الدولية القائمة، مثل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في فيينا، وفريق الاتصال الثلاثي، وصيغة نورماندي، وبطبيعة الحال، الأمم المتحدة هنا في نيويورك.

في الآونة الأخيرة، ومرة أخرى هذا الصباح هنا في هذه القاعة، أشار الأمين العام غوتيريش إلى أحكام ميثاق الأمم المتحدة المتعلقة بحظر استخدام القوة وعرض مساعيه الحميدة. ونشجع جميع الأطراف على أخذ هذا العرض على محمل الجد.

واسمحوا لي أن أكون واضحا: إن هذه الأزمة ليست أمرا يهم المنطقة فحسب؛ بل هي موضع اهتمام عالمي. إن انتهاكات القانون الدولي، بما في ذلك الميثاق، لا تمس قلة من الناس فحسب. بل تمس جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. إنها سوابق خطيرة يمكن أن تحدد مستقبلنا.

وإذا كانت لمبادئ الأمم المتحدة أي أهمية، فإن عدم استخدام القوة والسيادة ينبغي أن يحميا كل دولة من تدخل الدول أخرى؛ وينبغي للسلامة الإقليمية أن تحول دون ضم الدول الأخرى أراضي أي دولة؛ وينبغي للاستقلال السياسي أن يمنح الناس الحق في اختيار قادتهم والحق في تحديد سياستهم الأمنية.

وخلال الأسابيع الماضية، قدمت إلينا حجج ربما تسعى إلى تبرير انتهاكات تلك المبادئ. ونحن غير مقتنعين على الإطلاق.

وفي جلسة مجلس الأمن المعقودة يوم الإثنين (انظر S/PV.8970)، أدلت كينيا ببيان قوي – ربما استمع إليه البعض هنا – دحضت فيه الحجج القائمة على الروابط التاريخية أو الممتلكات الإقليمية السابقة. والواقع أن العديد من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة كانت على مر التاريخ جزءا من دول أخرى أو مستعمرات تابعة لها. ولكن هل يمنح ذلك الدول المهيمنة السابقة والإمبراطوريات الاستعمارية السابقة الحق في إملاء السياسات والتدخل، وحتى المطالبة، بأجزاء من أراضيهم السابقة؟ كلا، بكل وضوح ليس لديها الحق في ذلك .

لنتوقف للحظة ونتخيل: ماذا لو كنا في مكان أوكرانيا؟ ولو كنا مكانها، فماذا نتوقع من المجتمع الدولي، ومن الأمم المتحدة، ومن الجمعية العامة؟ والجواب واضح بالنسبة للنمسا: إننا نتوقع إدانة واضحة لجميع انتهاكات القانون الدولي ودعوة روسيا للعودة إلى الامتثال الكامل لمبادئنا والتزاماتنا المتفق عليها بصورة مشتركة.

وشدد العديد من المتكلمين هنا اليوم على أنه بعد أخذ كل شيء في الاعتبار، فإن مهمتنا هنا في الأمم المتحدة هي منع المعاناة الإنسانية،

وتجنب المآسي الإنسانية، والمساعدة في جعل الناس يشعرون بالأمن والأمان. ونتفق معهم في ذلك. ولتحقيق ذلك، اسمحوا لي أن أؤكد مجددا أن الالتزام بالقانون الدولي هو أفضل سياسة أمنية للجميع.

السيد تشو هيون (جمهورية كوريا) (*تكلم بالإنكليزية*): يعرب وفد بلدي عن بالغ قلقه إزاء التصعيد الأخير للتوترات فيما يتعلق بأوكرانيا. وندين أي عمل يقوض بشكل خطير سيادة أي دولة عضو واستقلالها وسلامتها الإقليمية.

وفي ذلك الصدد، يساورنا قلق بالغ إزاء قرار روسيا الاعتراف باستقلال منطقتي دونيتسك ولوهانسك. فذلك القرار يقوض المبادئ الأساسية للقانون الدولي، بما فيها ميثاق الأمم المتحدة. ينبغي احترام سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية. ونحض روسيا على تهدئة التوترات والرجوع عن تعزيز قدراتها العسكرية في المنطقة.

وتؤكد جمهورية كوريا من جديد دعمها الثابت لسيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية. وفي ذلك السياق، نؤيد البيانات التي أدلى بها الأمين العام مؤخرا. فلا بد من التقيد التام بجميع الاتفاقات الدولية والثنائية ذات الصلة، بما في ذلك مذكرة بودابست لعام ١٩٩٤ واتفاقات مينسك، على النحو الذي أيده قرار مجلس الأمن ٢٢٠٢ (٢٠١٥).

ووفقا لميثاق الأمم المتحدة تلتزم جميع الدول الأعضاء بتسوية منازعاتها الدولية بالوسائل السلمية على وجه لا يجعل السلم والأمن والعدل الدولي عرضة للخطر. ويقضي الميثاق أيضا بأن تمتنع جميع الدول عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة.

وترى جمهورية كوريا أنه حيثما تتوفر الإرادة السياسية، يوجد حل سياسي سلمي. ونحض جميع الأطراف المعنية على البحث عن سبل لتسوية الحالة سلميا. فتحقيق السلام والاستقرار في أوكرانيا لا يكتسي أهمية للسلام في أوروبا فحسب بل وخارجها أيضا.

ويبعث الأثر الإنساني للأزمة الحالية على القلق. وعليه، ستضاعف جمهورية كوريا ما تقدمه من مساعدات لأوكرانيا ثلاث مرات هذا العام. وسندعم جهود المجتمع الدولي الرامية لتلبية الاحتياجات الإنسانية في أوكرانيا.

السيد كوستا فيلهو (البرازيل) (*تكلم بالإنكليزية*): لقد تصاعدت الحالة في أوكرانيا وحولها وأصبحت حرجة. وتتابع البرازيل التطورات الأخيرة بقلق بالغ. تتطلب التوترات الجيوسياسية والتهديدات التي تواجه السلام والأمن الدوليين انخراط الأمم المتحدة بشكل فوري وحسن التوقيت. وفي ظل الظروف الراهنة، يجب على المجتمع الدولي أن يبدي التزامه الثابت بتعزيز الجهود السياسية والدبلوماسية الرامية إلى إيجاد حل سلمي ودائم لهذه الأزمة.

ويجب أن يكون هدفنا الأساسي الحيلولة دون نشوب الحرب. وهناك حاجة ملحة إلى تخفيف حدة التوترات وإجراء حوار هادف بين الأطراف المعنية. ونحض تلك الأطراف على ممارسة أقصى درجات ضبط النفس والمشاركة البناءة في المحادثات الرامية إلى حل خلافاتها. ونعتقد اعتقادا راسخا أنه لا يزال هناك مجال لاستعادة الثقة والتصول إلى نتيجة مقبولة عن طريق التفاوض.

وتدعو البرازيل جميع الأطراف إلى التقيد الصارم بالقانون الدولي. ولا بد أن نُبدي الاحترام الكامل للمبادئ المكرسة في الميثاق بطريقة غير انتقائية. وحظر استعمال القوة والتسوية السلمية للمنازعات والتقيد بمبادئ السيادة والسلامة الإقليمية وعدم التدخل وحماية حقوق الإنسان هي ركائز نظام أمننا الجماعي.

ونرى أن الحل الدائم للأزمة في أوكرانيا يجب أن يأخذ في الحسبان الشواغل المشروعة لجميع الأطراف في إطار المحادثات الدبلوماسية ووفقا للمعايير التي أرستها قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، مثل القرار ٢٢٠٢ (٢٠١٥)، وبروح اتفاقات مينسك.

ونحض على الوقف الفوري لإطلاق النار وفصل القوات والمعدات العسكرية بصورة شاملة في الميدان. ونرى أن الفصل العسكري أمر أساسي لبناء الثقة بين الأطراف والتوصل إلى حل مستدام للأزمة.

لم تستنفد بعد الوسائل الدبلوماسية. ونكرر نداءنا إلى جميع الأطراف المعنية لمواصلة الحوار على نحو يتسم بالانفتاح والمرونة

والشعور بالإلحاح لإيجاد سبل لتحقيق السلام الدائم في أوكرانيا والمنطقة الأوسع نطاقا.

السيد كريدلكا (بلجيكا) (*تكلم بالفرنسية*): تؤيد بلجيكا البيان الذي أدلى به رئيس وفد الاتحاد الأوروبي (انظر A/76/PV.58). وأود أن أدلي ببعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

أود أن أؤكد مجددا دعم بلجيكا الكامل لاستقلال أوكرانيا وسيادتها وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دوليا. فما بات على المحك اليوم هو احترام المبادئ الأساسية التي تقوم عليها المنظمة وكامل هيكل النظام الدولي، الذي يقوم على القواعد؛ واحترام السلامة الإقليمية للدول وسيادتها واستقلالها؛ وحظر استعمال القوة. وقد ورد ذلك في البيان الذي أدلى به الأمين العام (المرجع نفسه)، الذي تؤيد بلجيكا ما يبذله من مساع حميدة.

ويتعارض قرار الرئيس بوتين بالاعتراف باستقلال منطقتي دونيتسك ولوهانسك الأوكرانيتين الانفصاليتين ونشر قوات في المنطقتين مع ذلك النظام الدولي، القائم على سيادة القانون. ويشكّل هذا القرار، على وجه الخصوص، خرقا لميثاق الأمم المتحدة؛ ووثيقة هلسنكي الختامية؛ واتفاقات مينسك، التي أقرها مجلس الأمن في قراره ٢٢٠٢ (٢٠١٥)؛ فضلا عن مذكرة بودابست.

ولا يمكن أن تمر تلك الأعمال التي تضطلع بها روسيا دون رد من الاتحاد الأوروبي وحلفائه. ونود أن نشهد جزاءات متناسبة ومحددة الأهداف على حد سواء. وانطلاقا من روح احترام القانون الدولي، تدعو بلجيكا منذ أسابيع إلى نهاية دبلوماسية للأزمة في إطار الاتفاقات المبرمة.

وندعو روسيا إلى احترام القانون الدولي والتزاماتها والتراجع عن قرارها بالاعتراف باستقلال منطقتي دونيتسك ولوهانسك الانفصاليتين. ونود أيضا أن ندعو إلى الاحترام الكامل للقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك كفالة وصول المساعدات الإنسانية بشكل آمن ومأمون وبدون عوائق أو قيود واحترام حقوق الإنسان.

وفيما يتعلق بالقرم، تدين بلجيكا الضم غير القانوني لشبه الجزيرة، الذي يشكّل أيضا انتهاكا صارخا آخر للقانون الدولي والمبادئ الأساسية للنظام الدولي. وسنظل ثابتين في سياستنا المتمثلة في عدم الاعتراف بهذا الضم غير القانوني من قبل روسيا، وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٦٢/٦٨. إن ما يحدث اليوم في أوكرانيا لا يهم الأوروبيين فحسب، بل كل دولة عضو في الأمم المتحدة. فلنعمل معا من أجل احترام النظام الدولي القائم على القواعد الذي يشكل أساس المنظمة.

السيد فرناندس دي سوتو فالديراما (كولومبيا) (*تكلم بالإسبانية*): يشارك وفد بلدي جميع الذين أعربوا عن قلقهم إزاء تصاعد التوترات وآخر التطورات في أوكرانيا التي تقوض الآن أسس النظام الدولي. وتدعو كولومبيا روسيا إلى التصرف بما يتفق تماما مع مبادئ القانون الدولي المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما حظر التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد أوكرانيا واحترام سيادتها وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي. إن تجاهل هذه المبادئ ينطوي على انتهاك للركائز الثلاث التي تقوم عليها أعمال الأمم المتحدة، وهي صون السلم والأمن الدوليين والتمتع بحقوق الإنسان والنهوض بالتنمية.

إننا نؤيد المبادرات الدبلوماسية التي اتخذت حتى الآن، وكما طلب الأمين العام، نحث على العودة الفورية إلى طريق الحوار والمفاوضات بوصفها الآلية الوحيدة لإيجاد صيغ تسمح بصون التعايش السلمي بين الدول والاستقرار والسلام العالمي. ونعرب عن تضامننا، في هذا السياق، مع شعب أوكرانيا ونرحب بجميع الجهود التي يبذلها قادة العالم لتهدئة الحالة. ويشكل القرار ٢٦٢/٦٨ لعام ٢٠١٤ واتفاقات مينسك أساسا لا غنى عنه لتركيز هذه الجهود، إذ تتضمن حلولا مناسبة للأطراف المعنية.

ولا يمكننا أن نبقى مكتوفي الأيدي عندما تنشأ حالة يمكن أن تزعزع الاستقرار، ليس فقط في منطقة من المناطق، بل في النظام الدولي ككل، مع ما يترتب على ذلك من عواقب وخيمة من شأنها أن تؤثر على الجميع من دون استثناء، مثل انهيار السلام والمعاناة الإنسانية والانتهاك الجسيم لحقوق الإنسان الخاصة بالسكان

المتضررين، وأزمة اللاجئين وغير ذلك من الآثار التي بدأت بالفعل تتضح ويمكن أن تؤثر تأثيرا خطيرا على تعافي الاقتصاد العالمي. ويمكن لآليات ومؤسسات النظام المتعدد الأطراف أن تحد من هذا النوع من الأزمات، شريطة توفر إرادة سياسية والتزام من الجميع بالتوصل إلى حلول. وتود كولومبيا إسماع صوتها للتذكير بأن طريق الحوار هو السبيل الوحيد لإنقاذ أثمن رصيد على الإطلاق: حياة الإنسان وكرامته.

وفي هذا الوقت الذي لا تزال فيه البشرية تمر بجائحة لم تنته بعد وكانت لها آثار مدمرة من حيث الخسائر في الأرواح وتدمير الثروة والأعمال التجارية والوظائف التي ستستغرق منا ما لا يقل عن عقد من الزمن للتعافي منها، من الضروري أن نتصرف بشعور بالمسؤولية العالمية وبدون الانتهازية التي ستقود إلى مواجهة لن تخرج منها أي دولة سالمة.

ففي الحرب نخسر جميعا، وتخسر البشرية جمعاء. فيجب أن يتحقق حل هذه الأزمة الخطيرة بالوسائل السلمية على أساس التطبيق الكامل للمبادئ المنصوص عليها في المادة ٢ من الميثاق، وذلك أساسا بضمان سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية.

السيدة كينيونغو (كينيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر رئيس الجمعية العامة على عقد مناقشة اليوم بشأن هذه المسألة العاجلة.

لقد اتخذت الجمعية العامة قرارات، منذ عام ٢٠١٤، تعيد تأكيد دعمها لسيادة أوكرانيا واستقلالها وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دوليا. والاحترام الواجب لسيادة جميع الدول وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي والتمسك بها، بغض النظر عن حجمها أو سكانها أو ثروتها أو قوتها العسكرية، هو ما يقف بين نظام عالمي سلمي وأزمات متصاعدة يتسع نطاقها. وبناء على ذلك، تعرب كينيا عن قلقها الشديد إزاء اعتراف الاتحاد الروسي بمنطقتي دونيتسك ولوهانسك كدولتين مستقلتين، وعن معارضتها له. وندعو إلى وقف التصعيد لكفالة عدم حدوث مواجهات عسكرية والعودة إلى المفاوضات الدبلوماسية التي تحترم نتائجها السلامة الإقليمية لأوكرانيا وسيادتها. وعلاوة على ذلك، ندين بشدة الاتجاه السائد في العقود القليلة الماضية المتمثل في انتهاك الدول القوية للقانون الدولي بلا مبالاة.

إن أي فرص لتحقيق خطتنا المشتركة والأهداف الطموحة الأخرى التي حددناها للنهوض بتطلعات مواطنينا تعتمد على تعددية الأطراف. واليوم، نناقش آخر ما حدث في سلسلة من الإجراءات الانفرادية التي تتخذها دول أعضاء في مجلس الأمن تضطلع بمسؤوليات فريدة بموجب ميثاق الأمم المتحدة. وندعو جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى الوقوف إلى جانب الأمين العام وهو يحشدنا لمناصرة معيار صون تعددية الأطراف. وهناك مبادرات قائمة يجب أن ننشطها باقتناعنا المشترك بأن الأمم المتحدة خرجت عن المسار الصحيح وتحتاج إلى تصميمنا الجماعي من أجل إنقاذ المنظمة.

السيد مالوفره (سلوفينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد سلوفينيا البيان الذي أدلى به ممثل الاتحاد الأوروبي بصفته مراقبا (انظر A/76/PV.58). وأود أن أدلي بالملاحظات التالية بصفتي الوطنية.

ترحب سلوفينيا بمناقشة اليوم الحسنة التوقيت بشأن الحالة في الأراضي المحتلة مؤقتا في أوكرانيا. في البداية، لا بد لي من أن أؤكد على أننا ندين بشدة قرار الرئيس بوتين الاعتراف بمنطقتي دونيتسك ولوهانسك الأوكرانيتين غير الخاضعتين لسيطرة الحكومة بوصفهما كيانين مستقلين، والقرار الذي أعقب ذلك بإرسال قوات روسية إلى هاتين المنطقتين. إن هذه الأعمال غير القانونية تزيد من تقويض سيادة أوكرانيا واستقلالها وتمثل انتهاكا خطيرا للقانون الدولي والاتفاقات الدولية، ومن بينها ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه الرئيسية، فضلا عن مذكرة بودابست واتفاقات مينسك.

ونشاطر الأمين العام تماما تقييمه للحالة يوم الاثنين ومرة أخرى بالأمس عندما ذكر بوضوح ما يلي:

”إن قرار الاتحاد الروسي انتهاك للسلامة الإقليمية لأوكرانيا وسيادتها ولا يتسق مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة“.

ونضم صوتنا أيضا إلى الأمين العام في إبراز أن مبادئ ميثاق الأمم المتحدة لا يمكن تطبيقها بصورة انتقائية. فقد قبلتها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة جميعا، ويجب عليها أن تطبقها جميعا.

لقد أُدمجت جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي ومدينة سيفاستوبول بصورة غير قانونية في الاتحاد الروسي قبل ثماني سنوات. وبقلق بالغ، نشهد مرة أخرى عدوانا روسيا يقوض النظام العالمي القائم على القواعد. ولا يزال الحشد العسكري الروسي الكثيف على طول الحدود مع أوكرانيا والعسكرة المستمرة لشبه جزيرة القرم يهددان بمزيد من التصعيد. ويجب احترام سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دوليا والحفاظ عليها.

إن من أوضح مبادئ القانون الدولي ميثاق الأمم المتحدة، الذي يحظر التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لأي دولة. وتدين سلوفينيا بشدة أي انتهاكات لميثاق الأمم المتحدة وتدافع عن مبادئه الرئيسية. وندعو روسيا إلى احترام مبادئ الميثاق وإلغاء القرارات الأخيرة وتهدئة الحالة وضمان الشفافية الكاملة بشأن أنشطتها العسكرية وسحب قواتها العسكرية من المناطق التي لا تخضع حاليا لسيطرة حكومة أوكرانيا. وأخيرا وليس آخرا، نحث روسيا بقوة على المشاركة البناءة في الحوار من خلال الآليات الدبلوماسية القائمة.

ونشيد بضبط النفس من جانب القيادة الأوكرانية في مواجهة الاستفزازات والانتهاكات المستمرة للقانون الدولي وبجهودها الرامية إلى الحفاظ على استقرار البلد في هذه الأوقات البالغة الصعوبة. ونرحب بجميع الجهود الرامية إلى إيجاد حل دبلوماسي وإحياء صيغة نورماندي. ويجب مواصلة المشاركة البناءة والحوار من خلال الآليات الدولية القائمة، بما في ذلك منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

وتأسف سلوفينيا لاستمرار القيود المفروضة على حرية التنقل التي يواجهها ممثلو بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وكذلك المدنيون عبر خط التماس. ويجب ضمان الوصول الحر والآمن لبعثة الرصد الخاصة إلى كامل أراضي أوكرانيا، بما في ذلك القرم.

ولا تزال الحالة الإنسانية العامة في شرق أوكرانيا مروعة وندعو جميع الأطراف إلى السماح بتقديم المساعدة الإنسانية بشكل آمن وفي الوقت المناسب ودون عوائق إلى جميع المحتاجين. كما يساورنا قلق بالغ إزاء الخسائر المستمرة والعديدة في صفوف المدنيين بسبب الألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة وغيرها من الأجهزة المتفجرة على جانبي خط التماس. وأنشطة فض الاشتباك على طول خط التماس وسحب الأسلحة الثقيلة أمران حاسمان لمواصلة إزالة الألغام للأغراض الإنسانية وحماية المدنيين.

ولا تزال سلوفينيا تشعر بقلق عميق إزاء انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان في شبه جزيرة القرم، التي تستهدف في المقام الأول تتار القرم والمنحدرين من أصل أوكراني والأقليات العرقية. ومنذ الضم غير القانوني من جانب الاتحاد الروسي، تدهورت حالة حقوق الإنسان في شبه جزيرة القرم تدهورا شديدا. ونُذكر بمسؤولية الدول عن الامتثال للمعايير الدولية لحقوق الإنسان وندعو روسيا إلى الوفاء بالتزاماتها الدولية وتمكين المراقبين الدوليين لحقوق الإنسان من الوصول بشكل كامل وحر وغير مقيد إلى كامل أراضي أوكرانيا، بما في ذلك القرم.

وستواصل سلوفينيا الإسهام في الجهود الرامية إلى تخفيف حدة العواقب الوخيمة، ولا سيما في الميدان الإنساني، من خلال مشاريع إعادة التأهيل الطبي والنفسي والاجتماعي للأطفال من مناطق النزاع. ومنذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠، تدعم سلوفينيا عملية الإصلاح الجارية في أوكرانيا من خلال تقديم المساعدة وتبادل الخبرات فيما يتعلق بتطبيق اللامركزية.

في الختام، أود أن أسلط الضوء على أن رئيس وزراء سلوفينيا، السيد يانيز يانشا، سيزور أوكرانيا غدا لإظهار دعمنا السياسي لأوكرانيا والتأكيد من جديد على دعم سلوفينيا الثابت لسيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية واستقلالها داخل حدودها المعترف بها دوليا.

السيد غفور (سنغافورة) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر رئيس الجمعية العامة على عقد هذه الجلسة. كما أشكر الأمين العام على بيانه الواضح جدا صباح اليوم (انظر A/76/PV.58).

تشعر سنغافورة بقلق بالغ إزاء تصاعد التوترات على الحدود الأوكرانية الروسية والقرار الروسي بالاعتراف بمنطقتين أوكرانيتين

انفصاليتين. ويجب احترام سيادة أوكرانيا واستقلالها وسلامتها الإقليمية. إن هذه الحالة اختبار لالتزامنا الجماعي بالنظام المتعدد الأطراف القائم على مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

وكبلد صغير، تلتزم سنغافورة التزاما راسخا بتعددية الأطراف وتؤكد دائما أن جميع البلدان، كبيرها وصغيرها، يجب أن تحترم القانون الدولي وأن تتقيد به. وتؤكد سنغافورة من جديد مبادئ احترام السلامة الإقليمية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة واحترام السيادة وسيادة القانون. وندعو جميع الأطراف المعنية إلى مواصلة الحوار، بما في ذلك من خلال الوسائل الدبلوماسية، من أجل التوصل إلى تسوية سلمية للنزاع، وفقا للقانون الدولي، وتجنب اتخاذ إجراءات من شأنها أن تزيد من حدة التوتر في المنطقة.

السيد كيلي (أيرلندا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بالإعراب عن تأييد أيرلندا الكامل للبيان الذي أدلى به في وقت سابق اليوم ممثل الاتحاد الأوروبي بصفة مراقب (انظر A/76/PV.58).

نجتمع اليوم في لحظة حرجة بالنسبة لأوكرانيا وشعبها. وهذه أيضا فترة عصيبة بالنسبة للسلام والأمن في أوروبا وللأمم المتحدة وللنظام الدولي القائم على القواعد الذي تأسست عليه المنظمة.

وتؤمن أيرلندا وتلتزم التزاما كاملا بالمبادئ الأساسية المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، وهو حجر الزاوية للأمم المتحدة. ويشمل ذلك المساواة في السيادة والسلامة الإقليمية للدول، والتزام جميع الدول بالامتناع عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد دولة أخرى والالتزام بحل المنازعات بالوسائل السلمية لضمان السلام والأمن الدوليين.

إن دعم أيرلندا لسيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دوليا وحقها في اختيار مسار سياستها الخارجية والأمنية لا يتزعزع. والقرار الذي اتخذه الاتحاد الروسي يوم الإثنين بالمضي قدما في الاعتراف بمنطقتي دونيتسك ولوهانسك في أوكرانيا اللتين لا تسيطر عليهما حكومة أوكرانيا ككيانين مستقلين يتعارض مع القانون الدولي. وهو انتهاك صارخ لسلامة أراضي أوكرانيا ويمثل خرقا واضحا وأحادي الجانب لاتفاقات مينسك. ونحث الاتحاد الروسي على التراجع فورا عن قرار الاعتراف هذا والامتناع عن اتخاذ المزيد من الإجراءات الانفرادية التصعيدية التي لا تؤدي إلا إلى زيادة التوترات.

فالعالم يراقب، والمطلوب الآن هو التهدئة ووقف التصعيد وانتهاج سبيل الدبلوماسية.

وندعو إلى المشاركة البناءة والحازمة في جميع مسارات الحوار، بما في ذلك صيغة نورماندي وفريق الاتصال الثلاثي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وقد اتفق جميع الموقعين على اتفاقات مينسك على ضرورة أن تتمكن بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا من الوصول بسلامة وأمان إلى كامل أراضي أوكرانيا. ووافقت جميع الدول المشاركة في المنظمة وعددها ٥٧ دولة على ولاية بعثة الرصد الخاصة. وفي هذا الوقت الحرج، من الضروري أن تتاح للبعثة إمكانية الوصول الكامل المتفق عليه في ولايتها.

ونحن نتصدى للتطورات المقلقة التي شهدتها الأسابيع الأخيرة في شرق أوكرانيا، نُذكر أيضا بأننا نجتمع اليوم لمناقشة الحالة الأوسع نطاقا المتعلقة بسيادة أوكرانيا وسلامة أراضيها، والتي انتهكها الاتحاد الروسي هذا الأسبوع للمرة الثانية في غضون ١٠ سنوات. واتساقا مع احترامنا للمبادئ الأساسية للقانون الدولي، لا تعترف أيرلندا بالضم غير القانوني لجمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي ولا مدينة سيفاستوبول، ولا أي هيكل سياسي أنشئ على أساس محاولة الضم هذه.

لقد عانى شرق أوكرانيا بالفعل من نزاع دام ٨ سنوات، نتجت عنه كارثة إنسانية وانتهاكات وتجاوزات جسيمة لحقوق الإنسان، كما أفادت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. ونذكر بمسؤولية جميع الدول عن الاحترام التام لالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

وتكرر أيرلندا دعوة الأمين العام إلى الحوار، إذ أعلن بوضوح أنه،

”ما من بديل للدبلوماسية. ويجب معالجة جميع المسائل، بما في ذلك أكثرها استعصاء على الحل، من خلال الأطر الدبلوماسية“.

وحيثما ينشب النزاع، فإن المدنيين هم من يدفع الثمن الباهظ. إن شعب أوكرانيا يستحق أن يعيش حياته في سلام، متحررا من البؤس والدمار اللذين جلبتهما بالفعل ثماني سنوات من النزاع. وأيرلندا تطالب جميع الأطراف بالعمل على نحو عاجل من أجل التوصل إلى حل سلمي لهذا النزاع.

السيد كويميزاكيس (مالطة) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد مالطة البيان الذي أدلى به ممثل الاتحاد الأوروبي بصفته مراقبا، وتود أن تسلط الضوء على عدد من العناصر بصفتها الوطنية.

تؤكد مالطة على دعمها الثابت لسيادة أوكرانيا وسلامة أراضيها واستقلالها داخل حدودها المعترف بها دوليا. وتدين مالطة قرار الاتحاد الروسي الاعتراف رسميا باستقلال منطقتي دونيتسك ولوهانسك اللتين لا تسيطر عليهما حكومة أوكرانيا. هذا القرار غير قانوني وغير مقبول. إنه انتهاك للقانون الدولي والسلامة الإقليمية لأوكرانيا وسيادتها. وهو ينتهك التزامات روسيا الدولية ويزيد من تصعيد الأزمة.

ونتفق تماما مع رأي الأمين العام بأن الأحداث الأخيرة تلك لا تتسق مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وتقوم أسس الأمم المتحدة على سيادة الدول واستقلالها. والتهديدات التي تتعرض لها السلامة الإقليمية للدول والقانون الدولي لا تقتصر على منطقة واحدة، بل إن لها تداعيات على العالم بأسره.

وعلاوة على ذلك، نشعر بالقلق أيضا إزاء انتهاكات وقف إطلاق النار والقصف المبلغ عنه عند خط التماس. ونذكر بأن الحالة الأمنية المتقلبة في شرق أوكرانيا تؤثر تأثيرا هائلا على السكان المدنيين. وينعكس هذا أيضا في التدهور المستمر في احترام حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

وما فتئت مالطة ترى أنه يجب أن تسود الدبلوماسية والحوار. وندعو إلى التسوية السلمية للنزاع في شرق أوكرانيا وفقا لاتفاقات مينسك التي أقرها مجلس الأمن في قراره ٢٢٠٢ (٢٠١٥). كما ندعو جميع الأطراف إلى الوفاء بالتزاماتها واحترام القانون الدولي والعودة إلى المناقشات في إطار صيغة نورماندي وفريق الاتصال الثلاثي.

وفي هذا الصدد، تؤيد مالطة تأييدا تاما العمل الذي تقوم به منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وبعثة الرصد الخاصة في أوكرانيا ورصدها المحايد. ومن المهم تأمين دور البعثة لكي تتمكن من الاضطلاع بواجباتها.

ونحث جميع الأطراف على العودة إلى طاولة المفاوضات وتجنب تصعيد خطير في أوروبا. لم يفت الأوان بعد للدبلوماسية. ونشدد مرة أخرى على أن الانتهاكات الخطيرة لميثاق الأمم المتحدة مسألة تثير قلقا عالميا.

السيد مايس (لكسمبرغ) (*تكلم بالفرنسية*): تؤيد لكسمبرغ تأييدا تاما البيان الذي أدلى به ممثل الاتحاد الأوروبي بصفته مراقبا. واسمحوا لي أن أستكمل هذا البيان ببعض الاعتبارات الوطنية.

هذا وقت خطير. ومناقشتنا هذه تأتي في وقت توتر كبير يقلقنا جميعا لأنه يهدد أوكرانيا وشعبها ويضع النظام المتعدد الأطراف برمته على المحك. وأود أن أبدأ بالتأكيد من جديد على دعم لكسمبرغ الثابت لاستقلال أوكرانيا وسيادتها وسلامة أراضيها داخل حدودها المعترف بها دوليا، وفقا لقرارات الجمعية العامة، والتزامنا بذلك.

وتدين لكسمبرغ بشدة القرار الذي اتخذه رئيس الاتحاد الروسي في ٢١ شباط/فبراير بالاعتراف بمنطقتي دونيتسك ولوهانسك في أوكرانيا اللتين لا تسيطر عليهما الحكومة الأوكرانية ككيانين مستقلين. وكما أكد الأمين العام مرة أخرى صباح اليوم (انظر A/76/PV.58)، فإن هذا القرار انتهاك لسيادة أوكرانيا وسلامة أراضيها.

ويشكل قرار رئيس الاتحاد الروسي انتهاكا صارخا للقانون الدولي والاتفاقات الدولية، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة، ووثيقة هلسنكي الختامية، وميثاق باريس من أجل أوروبا جديدة، ومذكرة بودابست. كما أن اعتراف السلطات الروسية بـ "جمهوريتي" دونيتسك ولوهانسك المعلنتين من جانب واحد يتعارض أيضا مع الجهود الدبلوماسية، بما في ذلك في صيغة نورماندي، لحل الوضع في شرق أوكرانيا بالوسائل السلمية، من خلال تنفيذ اتفاقات مينسك، وفقا لقرار مجلس الأمن ٢٢٠٢ (٢٠١٥)، الذي وافق على تدابير لتنفيذ هذه الاتفاقات.

ويساورنا قلق بالغ إزاء التهديد المتزايد الذي تشكله السلطات الروسية على أوكرانيا من خلال تركيز القوات العسكرية على نطاق غير مسبوق بالقرب من حدود أوكرانيا مع روسيا وبيلاروس. وشأننا شأن شركائنا الأوروبيين، فإننا ندين قرار نشر القوات المسلحة الروسية في منطقتي دونيتسك ولوهانسك. وهذا انتهاك صارخ آخر لسلامة أراضي أوكرانيا ويسهم في تصعيد الصراع في شرق أوكرانيا.

إن قرار الرئيس الروسي في ٢١ شباط/فبراير والإجراءات اللاحقة لا تقوض سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية فحسب، بل إنها تشكك أيضا في مبادئ الأمم المتحدة ذاتها وتعددية الأطراف والنظام الدولي القائم على سيادة القانون والمساواة في السيادة بين الدول. وكما فعل آخرون قبلي، أود أن أذكر هنا بالمبدأ الوارد في الفقرة ٤ من المادة ٢ من ميثاق الأمم المتحدة:

”يمتنع [جميع] الأعضاء في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأي دولة أو على أي وجه آخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة“.

إننا في لحظة حرجة بالنسبة للأمن والاستقرار في أوروبا وللنظام المتعدد الأطراف ككل. ونريد أن نعتقد أنه لا يزال من الممكن تجنب نشوب صراع كبير. ونحث روسيا على الالتزام بالقانون الدولي واختيار طريق الدبلوماسية باستئناف المناقشات في صيغة نورماندي وفي فريق الاتصال الثلاثي من أجل تحقيق خفض تصعيد الصراع في شرق أوكرانيا.

وتتشاطر لكسمبرغ القلق الذي أعربت عنه أمس مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان: فالتصعيد العسكري ينطوي على خطر تزايد انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، في حين استمرت الحالة في هذا الصدد في التدهور في السنوات الأخيرة في الأراضي الأوكرانية المحتلة مؤقتا، بما فيها شبه جزيرة القرم. إن زعزعة استقرار شرق أوكرانيا لها تأثير كبير على المدنيين، ولا سيما الفئات السكانية الأضعف. فالمدنيون والمسنون والنساء والأطفال هم الذين يدفعون الثمن الأكبر. وفي هذا الصدد، ينبغي أن تكون الأولوية لوقف فوري لإطلاق النار على أرض الواقع. وندعو جميع الأطراف إلى اتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية المدنيين والهياكل الأساسية المدنية. ونرحب بضبط النفس الذي أبدته أوكرانيا في هذه الظروف الصعبة.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد مجددا على تضامن لكسمبرغ مع شعب أوكرانيا وحكومتها. وسنواصل دعم أوكرانيا بالتعاون مع شركائنا الأوروبيين على أساس قيمنا المشتركة المتمثلة في احترام كرامة الإنسان والحرية والديمقراطيه والمساواة وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان.

السيد سانتوس مارافر (إسبانيا) (*تكلم بالإسبانية*): تؤيد إسبانيا تأييدا تاما البيان الذي أدلى به صباح اليوم وفد الاتحاد الأوروبي بالنيابة عن الدول الأعضاء فيه (انظر A/76/PV.58).

وقع هذا الأسبوع هجوم جديد على سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية في أعقاب قرار الاتحاد الروسي الاعتراف باستقلال المناطق التي لا تسيطر عليها الحكومة الأوكرانية في منطقتي دونيتسك ولوهانسك. وما فتئت إسبانيا ثابتة في دفاعها عن القانون الدولي ومبادئه الأساسية، ومن بينها سيادة الدول وسلامتها الإقليمية. ولذلك، فإننا ندين الخطوات التي اتخذتها روسيا بما يتعارض مع تلك المبادئ، التي تشكل ركائز أساسية لمجتمعنا الدولي الذي تمثله الجمعية العامة. وتذكر إسبانيا بالتزامها بميثاق الأمم المتحدة ووثيقة هلسنكي الختامية وميثاق باريس وتعيد التأكيد على ذلك، وهي وثائق وقعت عليها روسيا، وتشكل عناصر أساسية لكفالة السلام والأمن والاستقرار في أوروبا ويجري تجاهلها حاليا.

وأثارت الأحداث مؤخرا في منطقة دونباس التوترات. وقد تزايدت انتهاكات وقف إطلاق النار التي ترتكبها الجماعات المسلحة بشكل كبير في المناطق التي لا تسيطر عليها حكومة أوكرانيا في دونيتسك ولوهانسك، وفُقد العديد من الأرواح. وتدين إسبانيا تدهور احترام حقوق الإنسان الناجم عن الحالة البالغة الحساسية في هذه المناطق. وكما أشار الأمين العام غوتيريش، يحتاج ما يقرب من ٣,٥ ملايين أوكراني إلى المساعدة الإنسانية نتيجة للنزاع. ويشكل قرار السلطات الروسية

الاعتراف باستقلال المناطق التي لا تسيطر عليها الحكومة الأوكرانية في دونيتسك ولوهانسك انتهاكا واضحا لاتفاقات مينسك، التي وقع عليها الاتحاد الروسي نفسه، والتي اعترف مجلس الأمن بأنها أساسية للتسوية الدبلوماسية لهذا النزاع في قراره ٢٢٠٢ (٢٠١٥). وندعو روسيا إلى التراجع عن ذلك القرار والوفاء بالتزاماتها في إطار فريق الاتصال الثلاثي وصيغة نورماندي.

وتؤيد إسبانيا بيانات الأمين العام غوتيريش وعروضه المتكررة للمساعي الحميدة. لقد دعونا إلى الحوار والدبلوماسية بوصفهما السبيل الرئيسي لتحقيق خفض التصعيد في المنطقة منذ البداية وسنواصل القيام بذلك. وفي ذلك السياق، من الحيوي كفالة أن تخفض روسيا وجودها العسكري بدرجة كبيرة على طول الحدود مع أوكرانيا، وأن تتخذ الخطوات اللازمة لاستعادة تدابير الشفافية والثقة. ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا منتدى أساسي في ذلك الصدد. وستواصل إسبانيا دعم جهودها الرامية إلى التوصل إلى حل قائم على الحوار.

وفي ظل هذا التوتر الشديد، ينبغي ألا ننسى الحالة في شبه جزيرة القرم. ويصادف هذا الأسبوع مرور ثماني سنوات على بدء الأحداث التي أسفرت عن الضم غير القانوني لشبه جزيرة القرم وسيفاستوبول، الذي لا تعترف به إسبانيا، وفقا للقرار ٢٨٢/٦٨. كما تود إسبانيا أن تشير إلى التزامها بالمنبر الدولي لشبه جزيرة القرم، بما يتماشى مع الإعلان المشترك الذي اعتمده المشاركون خلال مؤتمر قمتها الافتتاحية، في آب/أغسطس ٢٠٢١. ويساورنا قلق عميق إزاء حالة حقوق الإنسان في شبه جزيرة القرم، وندعو روسيا إلى السماح للمسؤولين عن مختلف الآليات التي ترصد الامتثال للالتزامات الدولية في المنطقة بالوصول دون قيود. وندعو أيضا إلى الملاحة غير المقيدة في بحر آزوف ومضيق كيرتش.

وتواصل إسبانيا الدفاع عن القانون الدولي وتعزيزه، ولا سيما احترام مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، الذي هو في حد ذاته أحد مبادئ سياستها الخارجية. إن الحالة في أراضي أوكرانيا المحتلة مؤقتا تثير الشكوك في عدد من مقاصد الميثاق ومبادئه. ولهذا السبب ندعو إلى وقف التصعيد وتخفيف حدة التوترات في الجمعية اليوم. وستواصل إسبانيا العمل لكفالة أن يسود الحوار والدبلوماسية.

السيد قدوح (لبنان) (*تكلم بالإنكليزية*): نجتمع اليوم بينما ينظر العالم إلى الهاوية. ونشعر بالقلق إزاء التوتر والتصعيد في أوروبا وما وصفه الأمين العام غوتيريش بأنه أكبر أزمة سلام وأمن في السنوات الأخيرة. ولا تزال البشرية تعاني بسبب جائحة قاسية، وآخر ما نحتاج إليه هو تهديد إضافي بالحرب.

إن لبنان، البلد الصغير الذي عاش الاحتلال والحروب والتدخلات، على دراية تامة بمعنى الدمار والظلم والنزاع، ويدعو جميع الأطراف إلى الكف عن الأقوال والأفعال التي تسهم في هذا الانزلاق المفزع نحو النزاع. وندعو جميع الأطراف إلى اختيار طريق السلام، الذي يجب أن يسود على صوت البنادق.

ويؤمن لبنان، بوصفه أحد الأعضاء المؤسسين للأمم المتحدة، بمقاصد الأمم المتحدة ومبادئها المنصوص عليها في ميثاقها، الوثيقة التي تمثل الحماية التي تتمتع بها البلدان الصغيرة للحفاظ على سيادتها وسلامتها الإقليمية وسلامها. ونؤمن إيمانا راسخا بالمادة ٢ من الميثاق، التي تدعو جميع الأعضاء إلى تسوية منازعاتهم الدولية بالوسائل السلمية حتى لا تتعرض العدالة والسلم والأمن الدوليان للخطر. ونؤمن بحظر استخدام القوة. إذ ينص الميثاق على أن يمتنع أعضاء الهيئة جميعاً في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة أو على أي وجه آخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة.

وندعو إلى إعطاء الأولوية للدبلوماسية ولحل سياسي للنزاع في أوكرانيا على أساس القانون الدولي. ونتفق مع الأمين العام على أن الوقت قد حان لخفض التصعيد. وقد آن الأوان أيضا للعودة إلى الحوار والتفاوض. ونناشد جميع أطراف النزاع أن يختاروا طريق السلام على طريق مؤلم ومكلف مماثل للمسار الذي شهدته أوروبا والعالم قبل ٧٦ عاما وتعهدا بعدم تكراره أبدا. وقد أنشئت هذه المنظمة ذاتها لإنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب. وبينما نتكلم اليوم، يعيش الأبرياء

في الميدان، وخاصة الأطفال والنساء، تحت تهديد وشيك بالنزاع. فلننقذ جيلنا والأجيال التي ستخلفه من ويلات الحرب. إن الحرب في أي مكان قد تصبح حربا في كل مكان. وهذا شاغل رئيسي لجميع البلدان، ولا سيما البلدان التي تواجه بالفعل تحديات متعددة.

وأخيراً، يحتاج العالم اليوم إلى التعافي والانتعاش والقضاء على الفقر والجوع ومساعدة ملايين اللاجئين على العودة إلى ديارهم وبناء مستقبل أفضل. إن العالم اليوم بحاجة إلى مزيد من السلام، لا إلى حرب جديدة.

السيد ليبوي (ولايات ميكرونيزيا الموحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذه الملاحظات الموجزة بالنيابة عن وفد ولايات ميكرونيزيا الموحدة. إن إيجاز هذه الملاحظات لا يشير بأي حال من الأحوال إلى أي تضاؤل للقلق الذي يعزوه وفد بلدي إلى الحالة في أوكرانيا.

بالنسبة للبعض، وخاصة لمن ينتمون منا إلى البلدان التي تقع في مواقع أكثر بعداً جغرافياً، قد تبدو المخاطر التي يواجهها الشعب الأوكراني بعيدة. وبالنسبة لأولئك الذين يعيشون في أوكرانيا، فإن المخاطر حقيقية جدا وتداهمهم بسرعة. ولكننا انضممنا جميعاً إلى هذه المنظمة العظيمة لأننا نؤمن إيماناً راسخاً بالمقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاقها. ولحماية سلامتها والحفاظ عليها، يجب على الدول الأعضاء – كبيرها وصغيرها، قويّها وضعيفها على حد سواء – أن تلتزم بمبادئها.

وفي ضوء تلك الحقيقة، يشاطر وفد ولايات ميكرونيزيا الموحدة القلق المتزايد لدى الكثيرين منا في هذه القاعة اليوم إزاء الحالة المتدهورة في شرق أوكرانيا. ولا يكاد أحد من المتكلمين في هذه القاعة يغفل الإعراب عن بالغ قلقه إزاء التصعيد الأخير من جانب الاتحاد الروسي الموجّه لانتهاك سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية.

وتدين ميكرونيزيا بشدة أعمال العدوان ضد دولة عضو في الأمم المتحدة وتدعو إلى الانسحاب الفوري للقوات الروسية ووقف الأعمال العدائية. ولدى قيامنا بذلك، نؤكد من جديد التزامنا بسيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية واستقلالها.

إننا نعرف الأخطار والمخاطر جيداً بما فيه الكفاية. وأناشدكم بكل احترام اغتنام الفرصة الآن لتهدئة الحالة وأدعو إلى مواصلة الحوار لتسوية هذا النزاع من خلال الوسائل الدبلوماسية والسياسية.

السيدة ثيوفيلي (اليونان) (*تكلمت بالإنكليزية*): تؤيد اليونان البيان الذي أدلى به ممثل الاتحاد الأوروبي، بصفته مراقباً، وتود أن تضيف ما يلي:

لقد استمرت التوترات في أوروبا الشرقية لفترة أطول مما ينبغي، مع تداعيات خطيرة أولاً وقبل كل شيء على أوكرانيا، ولكن أيضاً على الهيكل الأمني بأكمله، الأوروبي والعالمي. ومنذ بداية الأزمة وقفت اليونان، مع شركائنا في الاتحاد الأوروبي وحلفاء حلف شمال الأطلسي، إلى جانب أوكرانيا وأدانت الانتهاكات الواقعة على سيادتها وأصرت على ضرورة احترام سلامتها الإقليمية.

إن الحالة الراهنة في أوكرانيا تتطلب اهتمامنا العاجل. وميثاق الأمم المتحدة واضح: يجب على جميع الدول أن تمتنع عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها. هذا هو المبدأ التوجيهي الذي يقوم عليه ميثاق الأمم المتحدة، وينبغي لجميع الدول أن تتقيد به.

وبالنسبة لليونان، فإن قرار روسيا الاعتراف بإعلان الاستقلال غير القانوني والانفرادي لإقليمي دونيتسك ولوهانسك الانفصاليين في أوكرانيا يشكل انتهاكاً صارخاً للمبادئ الأساسية للقانون الدولي. ولا تزال اليونان ثابتة في دعمها الراسخ لسيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دولياً. ونؤيد تماماً الفكرة القائلة بأن انتهاكات القانون الدولي، بغض النظر عمّن تستهدفه، تشكل تهديداً لنا جميعاً. ولهذا السبب لا يمكننا أن نقدّم أي استثناءات ويجب أن نحافظ على موقف متّسق في جميع المجالات. وستؤيد اليونان دائماً احترام سلامة جميع الدول وسيادتها واستقلالها على الصعيد الدولي، على النحو المحدد بوضوح في القانون الدولي، وتدين أي قرار يتعارض مع هذه المبادئ.

وفي الوقت نفسه، ندعو جميع الأطراف المشاركة في هذا النزاع إلى الامتناع عن أي عمل عسكري قد يؤدي إلى إراقة الدماء. ويجب أن يظل تجنب المزيد من التصعيد العسكري من الأولويات. ونستعد

في الوقت نفسه للرد، وينبغي ألا نتخلى عن جهودنا من أجل التوصل إلى حل دبلوماسي لهذه الأزمة. ويجب أن تظل أولويتنا العاجلة هي خفض التصعيد بصورة ذات مصداقية. وينبغي أن تظل جميع قنوات الاتصال مفتوحة. فلا بديل عن الدبلوماسية، كما ذكر الأمين العام.

وعلاوة على ذلك، وكما يعلم أعضاء الجمعية، فإن لليونان اهتماماً خاصاً إضافياً فيما يتعلق بالطائفة اليونانية في أوكرانيا، التي تقيم على جانبي خط التماس، والتي ظلت موجودة في هذه المنطقة لعدة قرون. ويساورنا بالغ القلق إزاء الحالة الأمنية التي قد تؤثر تأثيراً خطيراً على سكان المنطقة، ومن بينهم الطائفة اليونانية العريقة.

إن حماية سكان المنطقة وتلبية احتياجاتهم العاجلة أمر في غاية الأهمية. وبناء على ذلك، لا تزال سفارتنا في كييف وقنصليتنا العامة في أوديسا تعملان بكامل طاقتهما، بل إن قنصليتنا العامة في ماريوبول قد تم تعزيزها، مما يدل على تصميمنا على البقاء حاضرين ومنخرطين في البلد.

إن أمام المجتمع الدولي فرصة لمقاومة استخدام القوة ومقاومة التشكيك في الحدود والمعاهدات الدولية. وينبغي ألا تسمح الحضارة التي وصلنا إليها في القرن الحادي والعشرين بعودة عالمنا إلى العنف والدمار والخراب كوسيلة لتصفية نزاعاتنا. وقد آن الأوان لكي تُظهر جميع الحكومات والشعوب تحملها المسؤولية.

السيد القفة (ليبيا)**:** أود أن أتقدم إليكم بالشكر، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه الجلسة التي تتناول "الوضع في أوكرانيا"، خاصة التطورات الخطيرة التي حدثت مؤخراً.

إن بلدي يولي اهتماماً خاصةً لمسألة صون السلم والأمن الدوليين، حيث تعدّ هذه المسألة من أهم المقاصد والمبادئ التي أُنشئت من أجلها الأمم المتحدة، لما لها من أثر بالغ على حياة الشعوب ورخائها. وهنا أقتبس من الفقرة ٤ من المادة ٢ من ميثاق الأمم المتحدة:

"يمتنع أعضاء الهيئة جميعاً في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة أو على أي وجه آخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة."

تنضم حكومة الوحدة الوطنية لموقف المجتمع الدولي الداعي للتهدئة والرافض لشن أي عمل عسكري من قبل الاتحاد الروسي ضد جمهورية أوكرانيا.

تؤكد حكومة بلدي احترامها والتزامها بسيادة جمهورية أوكرانيا ووحدة وسلامة أراضيها. وندعو الاتحاد الروسي إلى التهدئة واللجوء إلى الحوار والحلول الدبلوماسية وسحب الحشد العسكري من الحدود الأوكرانية والانسحاب من شبه جزيرة القرم المحتلة. وتؤكد حكومة بلدي رفضها القاطع للتواجد غير الشرعي لقوات الفاغنر في ليبيا وكذلك في أوكرانيا.

ختاما، السيد الرئيس، إننا أمام اختبار صعب للأمم المتحدة لإثبات مقاصد إنشائها ودورها الأساسي في حفظ السلم والأمن الدوليين. ونؤكد هنا على أهمية مواصلة الحوار السلمي واستخدام الطرق الدبلوماسية لحل المشاكل القائمة بين الدول.

السيدة جويني (جنوب أفريقيا) (*تكلمت بالإنكليزية*)**:** ترحب جنوب أفريقيا بفرصة المشاركة في المناقشة بشأن البند ٦٧ من جدول الأعمال في هذا المحفل المهم الذي يضم الجميع.

يساور جنوب أفريقيا القلق إزاء استمرار التوتر على الحدود بين روسيا وأوكرانيا، وهو وضع قد يسبب تداعيات إقليمية وعالمية إذا سمح له أن يشهد مزيدا من التدهور.

في وقت لاحق من هذا العام، ستحتفل الأمم المتحدة بمرور ٧٧ عاما على تأسيسها، وهو ما يذكّرنا بأنه وقت أنشأنا المنظمة كانت البشرية قد توصلت إلى قرار بأن الحرب ليست البديل الوحيد. لذلك، فإن هذا التطلع إلى العيش في وئام ينبغي أن يظل بمثابة النبراس الذي يوجه سلوكنا تجاه بعضنا البعض بوصفنا أعضاء في المجتمع الدولي، واضعين في اعتبارنا الدمار الذي تسببه الحروب وأثرها على الأمن الإقليمي والمحلي.

وحري بنا أن نتذكر أن ميثاق الأمم المتحدة يلزم جميع الدول الأعضاء بفض منازعاتها الدولية بالوسائل السلمية على نحو لا يجعل السلام والأمن والعدل على الصعيد الدولي مسألة فردية. وتماشيا مع الميثاق، تحترم جنوب أفريقيا أيضا سيادة الدول وسلامة أراضيها، وتضع في اعتبارها دوما أن الشواغل الأمنية للأطراف من الضروري أن تؤخذ في الاعتبار.

وجنوب أفريقيا، بوصفها دولة ولدت من رحم التفاعل والتفاوض الدبلوماسيين، فإنها تقدر قيمة ما ينطوي عليه الحوار من إمكانات تتعلق بتجنب الأزمات وتهدئة النزاعات. وتماشيا مع التزامنا القوي بتسوية النزاعات بالوسائل السلمية، تحث جنوب أفريقيا جميع الأطراف على تكريس مزيد من الجهود لمسار الدبلوماسية والتوصل إلى حل يساعد على الحيلولة دون نشوب نزاع مسلح.

ينبغي ألا يغلق باب الدبلوماسية أبدا. لدى جميع الأطراف الكثير ليكسبوه من وراء نتيجةٍ توصلوا إليها عن طريق التفاوض والكثير ليخسروه جراء نزاع عنيف لا داعي له. ونحث أيضا جميع الأطراف على التعامل مع الموقف بروح من التوافق، مع احترام القانون الدولي باستمرار.

وتدعو جنوب أفريقيا مجلس الأمن إلى الاضطلاع بدوره في البحث عن السلام. فمجلس الأمن لا يزال الهيكل الرئيسي المكلف بمهمة صون السلام الدولي، ويجب أن يضطلع بدوره كاملا في ذلك الصدد. كما نرى أن المساعي الحميدة للأمين العام يمكن أن تسهم أيضا إسهاما إيجابيا في معالجة الشواغل.

ولا نزال نؤيد المبادرات الإقليمية ونشجعها، من قبيل اتفاقات مينسك، ونرحب بعمل صيغة نورماندي وبعمل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

وكما ذكر الأمين العام، فإن ثمن المعاناة الإنسانية والدمار والأضرار التي قد يتعرض لها الأمن الأوروبي والعالمي أبهظ من أن نفكر فيه حال عدم التوصل إلى حل عاجل. لا يحتاج العالم إلى حرب أخرى، لأنها لن تسفر إلا عن الموت والدمار، ومن هنا جاءت دعوتنا إلى تعزيز الدبلوماسية.

السيد حمُود (الأردن): السيد الرئيس، يتابع الأردن بقلق تطورات الأوضاع في أوكرانيا وارتفاع حدة التوتر هناك. ويؤكد ضرورة استمرار المجتمع الدولي وجميع الأطراف المعنية في بذل أقصى الجهود لضبط النفس وخفض التصعيد وتسوية النزاع بالوسائل السلمية واستعادة الأمن والاستقرار في المنطقة من خلال الحوار والمفاوضات في هذه الفترة الحرجة. كما يؤكد على أهمية لعب الأمم المتحدة والأطراف ذات العلاقة دورا إيجابيا وفعالا للوصول إلى ذلك الهدف.

ويشدد الأردن على مواقفه الثابتة المتمثلة في ضرورة احترام القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وسيادة الدول وسلامتها الإقليمية ومبادئ حسن الجوار.

السيدة كابوا (جزر مارشال) (*تكلمت بالإنكليزية*): تنضم جمهورية جزر مارشال اليوم إلى جوقة الأصوات التي أدانت اعتزام الاتحاد الروسي غزو أوكرانيا، وانتهاك سيادتها، وتعطيل الجهود الدبلوماسية الهشة.

إن القوات العسكرية الروسية المحتشدة على حدود أوكرانيا ليست قوات حفظ سلام بأي حال من الأحوال. ولا تعترف أي دولة أخرى بتلك المناطق من أوكرانيا كدول أخرى ذات سيادة، هذه مهزلة المهازل تستخدم لتبرير الغزو.

وتفخر جزر مارشال بسجل تأييدها لقرارات الجمعية العامة التي تنص على حقوق الإنسان في أوكرانيا واستقلالها السياسي والمشاركة في تقديم تلك القرارات، بما في ذلك تلك التي قدمت في إطار هذا البند من جدول الأعمال.

يجري تفكيك أوكرانيا قطعة تلو الأخرى، من خلال شبه جزيرة القرم ثم الآن منطقتي دونيتسك ولوهانسك، جراء التهديد باستخدام القوة واستعمالها. يجب أن يتوقف ذلك. وأيا كانت موروثات الماضي المعتد بها في بناء الإمبراطوريات أو تلك المزمع اتباعها، فالمجتمع الدولي ما فتئ في إطار ميثاق الأمم المتحدة يعترف منذ أمد بعيد بسيادة الأمم وسلامة أراضيها، فضلا عن حماية حقوق الإنسان الأساسية المكفولة للشعوب الضعيفة. لا يمكننا أن نتقهقر قرنا من الزمان.

إن جزر مارشال التي تقع في منتصف الطريق حول العالم، تعرب عن بالغ قلقها إزاء التهديد العسكري الحالي الذي يؤثر على أوكرانيا، بيد أن ذلك ليس مرده إلى ارتباطاتنا أو علاقاتنا أو تحالفاتنا. بل نعرب عن قلقنا إزاء ذلك ارتكازا على المبدأ الحيوي القائل بأن الدول الصغيرة يجب أن يكون لها صوت عادل في مواجهة التهديدات والترهيب الصادر عن الدول الكبرى. وفي ذلك الصدد، شأننا شأن كثيرين غيرنا، نعرف ذلك بسبب تاريخنا ولأننا أصبحنا الآن نفهم التهديدات الحقيقية للاستقلال الديمقراطي، ليس على نطاق عالمي فحسب، بل أيضا في جوارنا الأوسع. إذا لم نتكلم بصوت جماعي، فمن سيفعل؟ وما هي السابقة التي نرسيها جميعا إذا ما وصلت هذه المخططات التوسعية دولنا، بدون رادع من قبل المؤسسات المتعددة الأطراف؟ إن الكلام جهارا ضد التهديدات القوية ليس مريحا، لكنه ضروري جدا في هذا الوقت الخطير للغاية. ما الذي سيحققه الصمت لأي منا في الأجل الطويل؟

تقع على عاتق الجمعية العامة مسؤولية الوقوف في وجه شبح الطغيان. وفي أساس هذه المنظمة، لم يكن ميثاق الأمم المتحدة مفعما بالحياد الأخلاقي أو الغموض، بل كان التزاما واضحا بحقوق الإنسان الأساسية وضد النزاع العالمي. واليوم، يبدو أننا نتجه إلى حافة نفس النوع من النزاع الدولي الذي أقسم أسلافنا أنه لن ينشأ مرة أخرى عندما صاغوا ميثاق الأمم المتحدة.

إن الأمم المتحدة، بوصفها مؤسسة، تخاطر بفقدان أهميتها إذا لم نتمكن من القيام بعمل واضح وذي مغزى حيال هذه المسألة. وأؤيد البيان الذي أدلى به الأمين العام مؤخرا، والذي وصف فيه هذا التصعيد بأنه هجوم على السلامة الإقليمية لأوكرانيا ودعا إلى وقف عاجل وفوري للأعمال القتالية والحوار الدبلوماسي. ويتعين علينا نحن أعضاء الجمعية العامة، أن نحذو حذوه، وأن ندين هذه المحاولة على حقيقتها، والتي تمثل تهديد خطير لأوكرانيا وتتعارض مع القانون الدولي. إن مظاهرها تتكشف أمام أعيننا في الوقت الحقيقي، وإن استجابتنا الجماعية اليوم وما بعده ستعبر تعبيرا ساحقا عن نزاهة الجمعية العامة في المستقبل باعتبارها حقا "مناسبة للغرض".

لا يسعني إلا أن أناشد الدول الأعضاء الأخرى – البعيدة والقريبة، الكبيرة والصغيرة على حد سواء – أن تتفضل برفع صوتها والمجاهرة ضد تلك التهديدات.

السيد محمود (مصر): السيد الرئيس، تتابع مصر بقلق بالغ التطورات الأخيرة في أوكرانيا، والتي باتت تنذر بالمزيد من التصعيد، وخروج الأمور عن السيطرة والقدرة على الاحتواء. وفي هذا الصدد، يود وفد مصر أن يشدد على ما يلي:

أولا، ضرورة العمل على التهدئة وخفض التصعيد، وتغليب الحلول الدبلوماسية، وتكثيف المساعي السياسية، وإبداء المرونة الواجبة من جانب كافة أطراف الأزمة بغية الإسراع في إيجاد تسوية سياسية للأزمة بما يخاطب شواغل جميع الأطراف.

ثانيا، التحذير من مغبة الأثار الإنسانية السياسية والاقتصادية للأزمة، مع الأخذ في الاعتبار أن الاقتصاد العالمي برمته لا يزال يعاني من التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لجائحة مرض فيروس كورونا.

في الختام، تناشد مصر جميع الأطراف المعنية والتي تعتز مصر بعلاقاتها الوثيقة معها، تغليب صوت العقل والحكمة، والتحلي بالمسؤولية الواجبة لتهيئة المناخ المواتي لإيجاد تسوية للأزمة الراهنة.

السيد دوارتي لوبيز (البرتغال) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد البرتغال البيان الذي أدلى به ممثل الاتحاد الأوروبي (انظر A/76/PV.58).

نؤكد من جديد تأييدنا الراسخ لسيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية واستقلالها داخل حدودها المعترف بها دوليا، ونعرب عن تضامننا الكامل مع أوكرانيا. لذلك، ندين بشدة قرار روسيا الاعتراف بالمناطق غير الخاضعة لسيطرة الحكومة في إقليمي دونيتسك ولوهانسك في أوكرانيا ككيانين مستقلين، والقرار الذي تلا ذلك بشأن إرسال قوات روسية إلى تلك المناطق.

لقد اعتبر الأمين العام ذلك القرار انتهاكا للسلامة الإقليمية لأوكرانيا وسيادتها، ولا يتسق مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة. ونلاحظ

أيضا أن هذه الخطوة تشكل انتهاكا خطيرا للقانون الدولي واتفاقات مينسك، التي تنص على إعادة تلك المناطق إلى سيطرة الحكومة الأوكرانية، وقرار مجلس الأمن ٢٢٠٢ (٢٠١٥)، الذي أيد تلك الاتفاقات. ومن هنا، نحث الاتحاد الروسي على التراجع عن ذلك الاعتراف، والوفاء بالتزاماته، والتقيد بالقانون الدولي، والمشاركة البناءة في حوار ضمن إطار صيغة نورماندي وفريق الاتصال الثلاثي.

ندين أيضا استمرار التدهور في احترام حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في المناطق غير الخاضعة لسيطرة الحكومة في منطقتي دونيتسك ولوهانسك. والتصعيد العسكري الحالي يزيد من خطر انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. كذلك نتشاطر القلق العميق إزاء معاناة ٣,٤ مليون أوكراني يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية.

ونكرر إدانتنا للضم غير القانوني لجمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي ومدينة سيفاستوبول، لأن ذلك الضم كان انتهاكا صارخا للقانون الدولي.

إن الحالة مريعة حقا، ولكننا نعتقد أن التوصل إلى حل سياسي ودبلوماسي لا يزال ممكنا. ونشجع جميع الأطراف الفاعلة على أن تأخذ في الحسبان العواقب المحتملة لمسار التصعيد الحالي، والتي ستطالنا جميعا. وكما أكد الأمين العام:

”يمكن بل ويجب معالجة جميع المسائل وحلها من خلال الأطر الدبلوماسية“.

فلنواصل العمل بهمة في ذلك الصدد.

السيد عليف (أذربيجان) (*تكلم بالإنكليزية*): إن الجلسة العامة للجمعية العامة اليوم، التي تنعقد في إطار البند ٦٧ من جدول الأعمال، تجسد الشواغل الكبيرة لدى المجتمع الدولي وتتطلب مواصلة الجهود الدولية والإقليمية من أجل خفض التصعيد.

إن ميثاق الأمم المتحدة يشكل الإطار التأسيسي للعلاقات والتعاون الدوليين، ولا يزال يكتسي أهمية حاسمة في سياق استقرار النظام القانوني الدولي وإمكانية التنبؤ به، وما برح مهما، كما كان دائما، في تسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية، ومنع نشوب الصراعات وحلها.

وجميع الدول ملزمة بقواعد ومبادئ القانون الدولي المقبولة عموما، ولا سيما تلك المتعلقة باحترام سيادة الدول وسلامتها الإقليمية، وحرمة حدودها المعترف بها دوليا، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.

وقد صوتت أذربيجان مؤيدة القرار ٢٦٢/٦٨، المؤرخ في ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٤، والمعنون ”السلامة الإقليمية لأوكرانيا“، ولم يتغير موقفنا بشأن دعم سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دوليا.

ويكتسي التقيد الصارم بقواعد ومبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون فيما بين الدول، والوفاء بحسن نية بالالتزامات التي تقع على عاتق الدول، أهمية قصوى لصون السلم والأمن الدوليين والإقليميين.

السيد أودوني (الأرجنتين) (*تكلم بالإسبانية*): تعرب الأرجنتين عن قلقها إزاء تطور الحالة العامة في أوكرانيا. ويساورنا القلق إزاء الأزمة الحالية، فضلا عن احتمال استمرارها في التدهور. ويجب اتخاذ خطوات جوهرية لتشجيع إجراء حوار بناء بحسن نية بغية إيجاد مخرج سلمي ومتفق عليه. ومن الضروري أن تتقيد جميع البلدان بالمبادئ التي التزمنا بها بوصفنا أعضاء في الأمم المتحدة.

وفي هذا الصدد، يجب مضاعفة الجهود الرامية إلى التقارب الدبلوماسي بغية تخفيف حدة التوترات، وفي الوقت نفسه، تعزيز الحيز المتاح للحوار. ولا يوجد حل عسكري في هذه المسألة. بل على العكس من ذلك، ينبغي استخدام الدبلوماسية والحوار كوسيلة لنزع فتيل التوترات.

وتكرر الأرجنتين تأكيد التزامها الراسخ بمبدأ التسوية السلمية للمنازعات الدولية، وتؤكد أنه لا يمكن كفالة الحلول العادلة والدائمة إلا بهذه الطريقة. وفي ذلك السياق، ندعو جميع الأطراف المعنية إلى

حل خلافاتها عن طريق الحوار، وفقا للمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، مع احترام سيادة الدول، وعدم استخدام القوة، والاحترام الكامل لحقوق الإنسان.

ونشارك الأمين العام في دعوته لنا جميعا إلى الامتناع عن الأعمال والبيانات التي يمكن أن تؤدي إلى خروج هذه الحالة الخطيرة عن نطاق السيطرة. ولا تؤمن الأرجنتين بمسار المواجهة الذي يعيدنا إلى الماضي ويذكرنا بعالم منقسم انقساما حادا بين الشرق والغرب. وهذه الانقسامات عفا عليها الزمن. والأمر متروك لنا جميعا للامتناع عن تأجيج المعارضة والتصعيد ليتحولا إلى مواجهات تنتهك السلم والأمن الدوليين. ويجب على المجتمع الدولي أن يسهم بنشاط في تهيئة مناخ مؤات لإجراء المفاوضات الدولية وكفالة دخول الأطراف في حوار بناء لإيجاد حل سلمي للمشكلة.

السيدة إيوانو (قبرص) (*تكلمت بالإنكليزية*): يؤيد وفد بلدي تأييدا تاما البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/76/PV.58)، ويود أن يدلي بالملاحظات الإضافية التالية.

ما فتئت قبرص تصر دائما على ضرورة التمسك بأهم مبادئ القانون الدولي المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، وهي بالتالي ملزمة لنا جميعا ويجب تطبيقها عالميا وباستمرار على جميع الدول الأعضاء: حظر التهديد باستعمال القوة أو استعمالها؛ واحترام استقلال الدول وسيادتها وسلامتها الإقليمية؛ وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية وفقا لمبادئ العدالة والقانون الدولي.

وندين أي انتهاكات لتلك المبادئ الأساسية ونشدد على أنه لا يمكن أن تنشأ أي آثار قانونية عن الأعمال التي لا تتوافق مع ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. وتشمل هذه الأعمال إعلانات الاستقلال الانفرادية، والانفصال، والضم، وأي دعم أو اعتراف بالكيانات التي تعتبر غير قانونية نتيجة لإقامتها عن طريق العدوان.

وتكرر قبرص تأكيد دعمها لسيادة أوكرانيا واستقلالها وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دوليا، وفقا لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة. وأي أعمال تقوض السلامة الإقليمية لأوكرانيا تنتهك القانون الدولي واتفاقات مينسك، التي أقرها مجلس الأمن والتي تشكل السبيل الوحيد للمضي قدما من أجل حل الأزمة.

ونردد النداءات العديدة التي وجهت هنا اليوم لتجنب المزيد من التصعيد والامتناع عن فرض أي أمر واقع. وبالاعتماد أيضا على نموذج المحاولات الجارية لتقطيع أوصال بلدي من قبل دولة أجنبية، لا يمكنني المبالغة في أهمية ما قاله الأمين العام من أنه لا يمكن تطبيق مبادئ ميثاق الأمم المتحدة بشكل انتقائي، وأهمية ترديد دعوته العاجلة إلى إعادة إرساء سيادة القانون.

السيد بلانكو كوندي (الجمهورية الدومينيكية) (*تكلم بالإسبانية*): تلتزم الجمهورية الدومينيكية، بوصفها دولة مؤسسة للأمم المتحدة، بأن تحترم بأمانة قواعد القانون الدولي، ولا سيما تلك المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، وبالتعايش السلمي فيما بين الشعوب وواجبات التضامن فيما بين الدول.

ومن التقاليد الراسخة في السياسة الخارجية لبلدي العمل من أجل إيجاد حلول سلمية تحترم حقوق الآخرين وحقوقنا، والالتزام بنظام قانوني دولي يكفل احترام الحقوق الأساسية والسلام والعدالة والتنمية السياسية والاجتماعية والاقتصادية لشعوبنا.

إن الأزمة في أوروبا الشرقية تطرح تهديدات خطيرة للأمن الإقليمي والعالمي، بينما تسبب لنا قلقا بالغا. ولهذا السبب لن نتوقف عن المجاهرة بصوتنا في ظل الظروف الراهنة.

واليوم، وبالنظر إلى اعتراف روسيا الانفرادي بمنطقتي دونيتسك ولوهانسك، اللتين تشكلان جزءا لا يتجزأ من أراضي أوكرانيا، الدولة كاملة العضوية في الأمم المتحدة، بوصفهما جمهوريتين مستقلتين، فإنها تنتهك ثلاثة مبادئ أساسية من مبادئ القانون الدولي: احترام السلامة الإقليمية للدول؛ والالتزام بتسوية المنازعات بالوسائل السلمية والامتناع عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها؛ وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى واحترام استقلالها السياسي.

وقد هيأت تلك الحالة الظروف اللازمة لتوسيع نطاق المواجهة العسكرية الحالية في شرق أوكرانيا، مما أثر على السلام في المنطقة مع إمكانية انتشارها إلى البلدان الأخرى التي تتكون منها المنظمة. ومن شأن تداعيات استخدام الأسلحة أن تؤثر أيضا على الاقتصاد والسياسة والاستقرار الاجتماعي في المنطقة بأسرها، وأن تؤدي إلى حدوث فوضى في الأسواق العالمية، بما في ذلك قطاع الطاقة وسلاسل الإمدادات الغذائية.

ومن الضروري أن نتذكر أن الأمم المتحدة أنشئت على وجه التحديد لمنع الحروب والنزاعات المسلحة، وهو أحد المبادئ الأساسية لميثاقنا التأسيسي الذي التزمت بموجبه الدول الأطراف رسميا بحل نزاعاتها بالوسائل السلمية. ولذلك فقد حان الوقت للارتقاء إلى مستوى الظروف والحدث وتوجيه المناقشات نحو تحقيق ذلك الغرض النبيل.

وفي ضوء تلك المبادئ يوجه بلدنا نداء قويا لمنع حدوث مواجهة كبرى. لقد حان الوقت لإعطاء أولوية عاجلة للحوار والتفاوض الدبلوماسي.

وندعو جميع الأطراف المعنية إلى عدم عبور خط التماس ووقف جميع أشكال التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وخاصة أي تدخل يمكن أن يؤجج المشاعر أو يحرض على العنف.

وترفض الجمهورية الدومينيكية انتهاكات القانون الدولي أو النظام الدولي القائم على القواعد. فليس هناك منتصر في حالات العنف أو أعمال القوة تلك. وجميعنا خاسرون بغض النظر عما إذا كنا دولا كبيرة أم صغيرة. وندعو إلى العودة إلى الحوار الدبلوماسي في إطار اتفاقات مينسك ونشجع رباعية نورماندي على المضي قدما في ذلك الصدد.

في الختام، نحث مجلس الأمن على أن يضطلع بدوره على نحو استباقي بوصفه المدافع عن السلام والأمن الدوليين والداعم لهما، مع بذل الجهود اللازمة لضمان الحقوق المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة.

السيد لوتيرو (ساموا) (*تكلم بالإنكليزية*): نجتمع اليوم في هذه القاعة لمناقشة تطورات الحالة في أوكرانيا في ظل هذه الجائحة العالمية التي تخلف بالفعل أثرا مدمرا على سبل عيش شعبنا وازدهاره في المستقبل – وهي معركة نحاول مواجهتها. ويتطلب ذلك تركيزنا واهتمامنا الأساسيين، بوصفنا الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

ويساور ساموا قلق عميق إزاء قرار الاتحاد الروسي غزو أجزاء معينة من أوكرانيا. ويشكّل ذلك القرار انتهاكا لسلامة أوكرانيا الإقليمية وسيادتها ولا يتسق مع المبادئ المنصوص عليها بوضوح في المادة ٢ من ميثاق الأمم المتحدة.

وتدعو ساموا بقوة إلى السلام وتحث جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة على تركيز جهودها على كفالة الوقف الفوري للأعمال العدائية وحماية المدنيين والهياكل الأساسية المدنية والامتناع عن أي أفعال أو تصريحات قد تزيد من تصعيد الحالة الخطيرة في أوكرانيا وفي محيطها، فضلا عن إعطاء الأولوية للمساعي الدبلوماسية لنزع فتيل التوترات في أوروبا الشرقية.

ونضم صوتنا إلى النداء الذي وجهته الوفود الأخرى إلى روسيا لاحترام المبادئ التأسيسية الواردة في الميثاق والتقيد بمبادئ القانون الدولي واحترام سيادة الدول وسلامتها الإقليمية فضلا عن الاحترام الكامل لاتفاقات مينسك، التي أيدها مجلس الأمن في قراره ٢٢٠٢ (٢٠١٥).

وقد رحبت ساموا ببيان الأمين العام (انظر A/76/PV.58)، ونعرب عن تضامننا مع أوكرانيا.

السيد تشينداونغسي (تايلند) (*تكلم بالإنكليزية*): ما فتئت تايلند تتابع التطورات في أوكرانيا بقلق عميق، ولا سيما تصاعد التوترات التي تهدد السلام والأمن الدوليين. ونؤيد الجهود الجارية لإيجاد تسوية سلمية للحالة من خلال الحوار، وفقا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، مع التمسك بمبدأي السيادة والسلامة الإقليمية.

وتؤيد تايلند كذلك دعوة الأمين العام (انظر A/76/PV.58) إلى إيجاد تسوية سلمية وفقا لاتفاقات مينسك، فضلا عن الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والآليات الإقليمية، بما فيها منظمة الأمن والتعاون

في أوروبا وصيغة نورماندي، لتهدئة التوترات وإيجاد حل مستدام. ويساور تايلند القلق أيضا إزاء العواقب الإنسانية المحتملة على سكان المنطقة. ونضم صوتنا إلى المجتمع الدولي في دعوة جميع الأطراف إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس وتجنب المزيد من الاستفزاز والامتناع عن استخدام القوة، فضلا عن كفالة حماية المدنيين والهياكل الأساسية المدنية.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): استمعنا إلى المتكلم الأخير في إطار مناقشة هذا البند في هذه الجلسة. وأود أن أشكر المترجمين الشفويين على صبرهم وعملهم الشاق لساعات إضافية. وسنستمع إلى المتكلمين المتبقين يوم الإثنين، ٢٨ شباط/فبراير، بعد النظر في البند المقرر مناقشته بالفعل في ذلك اليوم.

بذلك، تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ٦٧ من جدول الأعمال.

رُفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٥.